الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:مالية و تجارة دولية

المشروعات العربية المشتركة و دورها في تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي (2016-2003)

إشراف الدكتور: نذير غنية

إعداد الطلبة :

الساسي حفوظة

خالد بن خليفة

محمد مزيو

لجنة المناقشة

د.رحيمة بوصبيع صالح	أستاذ محاضر"ب" بجامعة الوادي	رئيسا
د.نذير غنية	أستاذ محاضر"أ" بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
أ.زكية محلوس	أستاذ مساعد"أ" بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكـــر و تقديـــر

الحمد لله وحده

نتقدم بالشكر

إلى الأستاذ المشرف نذير غنية على كل ما بذله في سبيل

مساعدتنا و توجيهنا حتى تخرج هذه المذكرة في أحسن حلة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر و الامتنان لكل

من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية . . .

محمد ، الساسي ، خالد

الإهداء

إلى من أحسن تربيتي و أورثني الطموح و زرع في حب العلم . . . فخري و اعتزازي

. . . أبي العزيز

إلى روح والدتي الغالية . . . تغمدها الله برحمته

إلى رفيقة الدرب . . . زوجتي الغالية

إلى سندي في الحياة . . . إخوتي و أخواتي

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى جميع الأصدقاء و الأحباب و الزملاء

أهدي هذا العمل

خالد

الإهداء

إلى روح والدي . . . ترحما . . . و صدقة جارية

إلى الوالدة الكريمة . . . التي ربت . . . و تعبت . . . و حزنت . . . و فرحت

إلى أخوتي و أخواتي . . . و كل الأهل و الأقارب

إلى كل الأصحاب . . . الأصدقاء . . . و الزملاء

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

محمد

الإهداء

إلى

والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما برحمته

إخوتي الأعزاء

زوجتي الغالية

أبنائي قرة عيني

كل الأصدقاء

الساسي

إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

المؤمنون الآية 52

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمــة	أ- د
الفصل الأول (الأدبيات النظرية والتطبيقية)للتكامل الاقتصادي العربي و المشاريع العربية المشتركة .	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية: التكامل الاقتصادي العربي و المشاريع العربية المشتركة	3
أولا: الإطار العام للتكامل الاقتصادي العربي	3
ثانيا: الإطار النظري للمشروعات العربية المشتركة	23
المبحث الثاني: العلاقة الوظيفية بين اشكالية البحث والدراسات السابقة	29
أولا: الدراسات السابقة	29
ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة	41
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: المشاريع العربية المشتركة كأداة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد الفصل الثاني	44
المبحث الأول: واقع المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية	45
أولا: تطور حجم المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية	45
ثانيا:التوزيع الجغرافي للمشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية	46
المبحث الثاني: واقع المشاريع العربية المشتركة (2003-2016)	49
أولا: تطور حجم المشاريع العربية المشتركة	49
ثانيا: التوزيع الجغرافي و القطاعي للمشاريع العربية المشتركة	52
ثالثا: مساهمة المشاريع العربية المشتركة في المشاريع الأجنبية	56
المبحث الثالث: الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة و معوقاتها و آفاقها المستقبلية	57
أولا: الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة	57
ثانيا: معوقات و آفاق المشاريع العربية المشتركة	59
خلاصة الفصل الثاني	65
الخاتمة	67
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الجدول (1-1)	عدد السكان في الوطن العربي ،ونسبتهم إلى العالم (2010-2015)	12
الجدول (1-2)	تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية (2007-2015)	13
الجدول (1-3)	ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة (2000-2012)	14
الجدول (1-4)	نسبة الإنفاق على الصحة في بعض الدول العربية لسنة (2016)	15
الجدول (1-5)	احتياطي النفط العربي (2011-2015)	16
الجدول (1-6)	احتياطي الغاز الطبيعي العربي (2011-2015)	18
الجدول (1-7)	تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية (2011-2015)	18
الجدول (1-8)	عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2011-2015)	20
الجدول (1-9)	إجمالي التجارة الخارجية العربية و نسبتها إلى العالم (2011-2015)	20
الجدول (1-10)	معدل الادخار و الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الاستثمار في الدول العربية (2015)	21
الجدول (2-1)	عدد الشركات/ الوظائف الناجمة من المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية (2003-2016)	46
الجدول (2-2)	عدد وتكلفة المشروعات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية (2003-2016)	47
الجدول (2-3)	تطور عدد الشركات و الوظائف للمشاريع العربية المشتركة (2003-2016)	50
الجدول (2-4)	تطور حجم المشاريع العربية المشتركة (2006-2016)	50
الجدول (2-5)	أهم خمس دول عربية مستقبلة للمشاريع المشتركة (2003-2016)	51
الجدول (2-6)	أهم خمس دول عربية مصدرة للمشاريع العربية المشتركة (2003-2016)	52
الجدول (2-7)	التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستثمرة (2003-2016)	53
الجدول (2-8)	التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستقبلة (2003-2016)	54
الجدول (2-9)	التوزيع القطاعي للمشاريع العربية المشتركة (2003-2016)	55
الجدول (2-10)	نسبة مساهمة المشاريع العربية المشتركة إلى إجمالي المشاريع الأجنبية (2003-2016)	56

فهرس الأشكال

الشكل(1-1)	احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية (2015)	16
الشكل(1-2)	الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية (2015)	17
الشكل(1-3)	معدل الاستثمار و الادخار في الدول العربية (2015)	21
الشكل(1-4)	تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2015)	22
الشكل(2-1)	حصة الدول العربية من مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (2000-2016)	45
الشكل(2-2)	نسبة استقطاب أهم الدول العربية للشركات الأجنبية إلى الإجمالي العربي للفترة (2003-2016)	46
الشكل(2-3)	نسبة استقطاب أهم الدول العربية للوظائف إلى الإجمالي العربي (2003-2016)	47
الشكل(2-4)	نسبة استقطاب أهم الدول العربية للمشروعات الأجنبية إلى الإجمالي العربي (2003-2016)	48
الشكل(2-5)	نسبة استقطاب أهم الدول العربية للمشاريع الأجنبية حسب تكلفتها إلى الإجمالي العربي (2003-2016)	48
الشكل(2-6)	تطور عدد المشروعات العربية المشتركة (2003-2016)	50
الشكل(2-7)	نسب أهم خمس دول عربية مستقبلة للمشروعات العربية المشتركة إلى الإجمالي العربي (2003-2016)	51
الشكل(2-8)	نسب أهم خمس دول عربية مصدرة للمشروعات العربية المشتركة إلى الإجمالي العربي (2003-2016)	52
الشكل(2-9)	نسبة التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستثمرة (2003-2016)	54
الشكل(2-10)	نسبة التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستقبلة (2003-2016)	55
الشكل(2-11)	نسب التوزيع القطاعي للمشاريع العربية المشتركة (2003-2016)	56

الملخص

الملخص

منذ منتصف القرن الماضي والعرب يراودهم حلم تحقيق تكامل اقتصادي عربي، يدفعهم إلى ذلك عوامل عدة أهمها: اللغة المشتركة، والتواصل الجغرافي، والثقافة، والانتماء الديني، والتاريخ المشترك.

وعلى الرغم من توافر كل هذه المقومات، وعلى الرغم أيضاً من المحاولات التي جرت بين الدول العربية للتكامل التام أو الجزئي، فان هذه المحاولات لم تترجم إلى تكتل اقتصادي يقوم على المصالح المشتركة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ومواجهة المتغيرات التي تفرضها الساحة الدولية، حيث كان يغلب عليها الاندفاع العاطفي أو كانت نتاج ردود أفعال آنية سرعان ما تصطدم بمعوقات يفرضها الواقع وتتبخر معها الآمال والأماني.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبحث الدور الأساسي الذي تلعبه المشاريع العربية المشتركة ومساهمتهما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، كونها وسيلة تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية والصناعية العربية، وتسهيل انسحاب رؤوس الأموال بين البلدان المعنية، وبالتالي تضع حدا لمشاكل التمويل والتصريف، فهي إذا البداية الممكنة لبناء تكامل اقتصادي عربي فعال له مكانة هامة ضمن التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي العربي، المشروعات العربية المشتركة.

Abstract:

Since the middle of the last century, the Arabs have a dream of achieving an Arab economic integration, due to several factors, including: common language, geographical communication, culture, religious affiliation, and the common history.

Despite the availability of all these elements, and the attempts made by the Arab countries for the full or partial integration, these attempts have not been translated into an economic bloc based on common interests in order to face the other economic blocs and the changes imposed by the international status. These attempts were mostly influenced by the emotional impulse or there were result of immediate reactions which were quickly collide with the obstacles imposed by the reality and lead to the non-achievement of hopes and aspirations.

This study aims at investigating the main role of the common Arab projects and their rolein achieving the Arab economic integration, because these projects tend to expand the Arab productive and industrial base, and facilitate the flexibility of capitals between the countries concerned, and thus they solve the problems of financing and liquidation. the common Arab projects are considered as the starting point of building an effective Arab economic integration which has an important place within the major international economic blocs.

Keywords: Arab Economic Integration, Common Arab Projects

المقدمة

المقدمة

تعد التكتلات الاقتصادية الدولية سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي الحالي، وأصبحت تضم بمختلف صورها أكثر من 75% من دول العالم، وحوالي 85% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، فالعالم صار مكونا بالفعل من كتل اقتصادية تنتشر عبر أقاليمه المختلفة وضمن أطر واتفاقات متفاوتة التكامل أو الاندماج مثل اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)، واتحاد دول جنوب شرق آسيا (أسيان)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا- المحيط الهادئ (ابيك)، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، والاتحاد الأوروبي، ومجوعة الثماني G8، ومجموعة العشرين G20،...، وغيريهم.

والملاحظ في ظل كل هذه التغيرات الطارئة على مستوى جميع البنى في العالم أنّ الدول العربية لا زالت لحد الساعة بعيدة عن الركب، فالبرّغم من أنّها تمتلك مزايا عدة عن باقي دول العالم (ثروة بشرية ومالية طبيعية)، إلاّ أنّها عجزت عن بناء تكتل اقتصادي يقوي موقعها ويحمي اقتصادياتها ويزيد قوة المساومة الدولية لديها، فالواقع الراهن لاقتصاديات العربية يظهر مدى حاجاتها ليس فقط لاستفادة من تلك المكاسب، بل أيضا لتحقيق مسار تكاملي مستقبلي أكثر استدامة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يقوم على دعائم اقتصادية حقيقية تواكب التحديات والمخاطر المستقبلية.

ومن أجل تحقيق الدّول العربية لتكاملها الاقتصادي فإنها تبنت العديد من المداخل الاقتصادية، منها ما بقي حبراَ على ورق، ومنها ما حقّق القليل ممّا كان يرجى منه، وتعتبر المشاريع العربية المشتركة من جملة هذه المداخل كما تعتبر هذه الصيغة مناخا ملائما لتطبيق أدوات التكامل الاقتصادي، كونها وسيلة تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية وخلق سوق عربية واسعة وتعزيز التخصص وتسهيل انسحاب رؤوس الأموال بين البلدان المعنية، كما أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي، مما يجعل قبول البلدان لها أسهل وأيسر من قبولها للسياسات التكاملية الأكثر شمولا والتي تتطلب تنازل الدول عن قدر من سياستها، إضافة إلى كونها صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية.

1. الإشكالية الرئيسية:

بناء على ما سبق يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الآتي:

ما مدى مساهمة المشاريع العربية المشتركة

في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي؟

2. الأسئلة الفرعية:

منهجياً، ونظرا للتعقد الشديد الذي يكتسي عموماً أي إشكالية رئيسية، وأملاً في تيسير تحليلها وتسهيل استيعابها، تقتضي الضرورة البحثية تجزئة الإشكالية أعلاه إلى حزمة من عدة أسئلة فرعية:

1. ما المقصود بالتكامل الاقتصادي العربي؟
2. إلى أي مدى وصلت جهود التكامل الاقتصادي العربي؟
3. ما هي مبررات قيام المشروعات العربية المشتركة، وما هي المعايير المعتمدة في اختيارها ؟
4. ما هو حجم المشاريع العربية المشتركة، وما هي الأسباب التي أعاقت رفع مستواها ؟
5. كيف يمكن تشجيع المشاريع العربية المشتركة لتساهم في تحقيق تكامل اقتصادي عربي فعال؟

3.فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة اختبار الفرضيات من حيث الصحة أو الخطأ:

1. التكامل الاقتصادي العربي هو دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية.
2. رغم المسيرة الطويلة للعمل من اجل الوصول لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا أن هذه المحاولات أخفقت لأن معظمها ظل حبرا على ورق.
3. تساهم المشروعات العربية المشتركة في حل مشاكل التمويل وتوسيع القاعدة الإنتاجية العربية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والقدرة على المنافسة، وبالتالي يقتضي التركيز على إقامة المشروعات الواردة في خطط التنمية المقررة في الدول العربية بما يؤدي إلى ترابط إنتاجها والتشابك فيما بينها لتعزيز المصالح المتبادلة.
4. تلعب المشاريع العربية المشتركة دورا محدودا في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لعدم وضوح الإرادة السياسية وضعف التعاون وآليات التنفيذ والمتابعة.
5. طرح فكرتي تطوير آلية اتخاذ القرار ليكون إلزاميا وقابل للتنفيذ، وتفعيل دور القطاع الخاص، كأحد الحلول المقترحة لرفع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع العربية المشتركة .

4. مبررات اختيار الموضوع:

1. مبررات موضوعية:

- التغيرات والأزمات التي يعيشها الاقتصاد العربي، والتحولات التي تدفعه إلى ضرورة إعادة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، فالمسألة إذا ذات بعد استراتيجي ومؤثر على مصير الدول العربية.
- المحاولات العديدة للدول الغربية الكبرى السيطرة والاستيلاء على ثروات الدول العربية، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وما شجعها على ذلك هو التشتت الذي تعانيه الدول العربية وتفرقها.
- المشروعات العربية المشتركة هي ترجمة واقعية لإدراك خطورة الفترة الحالية التي تمر بها الدول العربية وخلق مصالح مشتركة وحوار بناء .
- توافر المصادر العلمية التي تناولت جوانب من هذا الموضوع.

2. مبررات شخصية:

- توافق موضوع التكامل الاقتصادي والمشاريع العربية المشتركة مع تخصصنا في مجال التجارة الدولية.
- الرغبة في إعداد بحث حول الموضوع تمهيدا للمواصلة فيه كتخصص للدراسات العليا خاصة، والتخصص البحثي لما بعدها عموماً.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

1. أهداف الدراسة: نهدف من خلال بحثنا هذا إلى :

- القاء الضوء على الأساس النظري لظاهرة التكامل الاقتصادي وأهم مراحله.
- تسليط الضوء على حجم المشاريع العربية المشتركة باعتبارها واحدة من أهم مداخل بناء صرح التكامل الاقتصادي العربي.
- إثراء المكتبة الجزائرية والعلمية عموماً بدراسة حول المشاريع العربية المشتركة وعلاقاتها بالتكامل الاقتصادي.

2 .أهمية الدراسة: تكمن أهمية موضوع الدراسة في الاعتبارات التالية:

- ندرة الدراسات التي تتناول إحصائيا حجم المشاريع العربية المشتركة ومساهمتها في التكامل الاقتصادي العربي.
- أهمية موضوع المشاريع العربية المشتركة كونه يعد أحد أهم الملفات الاقتصادية التي أصبحت تناقش في أكبر المحافل الاقتصادية العربية.

6.الإطار الزماني والمكاني:

بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تمس جميع الدول العربية حسب توفر البيانات، في حين اقتصر الإطار الزماني على الفترة الزمنية من 2003 إلى غاية 2016 .

7. المنهج والأدوات المستخدمة: لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اعتمدنا على:

1. **المنهج التاريخي:** وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلى ذلك من خلال عرض لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي والمراحل التي مرت بها المشروعات العربية المشتركة.
2. **المنهج الوصفي_التحليلي:** بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، وكان بارزا من خلال الوصف والتحليل لاقتصاديات الدول العربية والمشروعات العربية المشتركة، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل معطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والأشكال البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق فيها.

8. صعوبات الدراسة: تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إنجاز هذا البحث في النقاط التالية:

- تشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بمحاولات التكامل الاقتصادي العربي المتعددة وأبعادها.
- تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان الأخرى في نفس المرجع، على الرغم من أنها من مصادر رسمية.

9.محتوى البحث: بناء على المنهجية المعتمدة فقد قسمنا المذكرة إلى فصلين، الفصل الأول جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للتكامل الاقتصادي العربي والمشاريع العربية المشتركة، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول بعنوان التكامل الاقتصادي العربي والمشاريع العربية المشتركة، أما المبحث الثاني فعنوناه بالأدبيات التطبيقية ليوضح الدراسات السابقة وعلاقتها العضوية بإشكالية البحث، ويندرج تحته الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع إلى جانب نقاط التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على محور المشاريع العربية المشتركة كأداة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى واقع المشاريع العربية المشتركة، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة وآفاقها المستقبلية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للتكامل الاقتصادي العربي و المشاريع العربية

المشتركة

تمهيد

تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه، وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم.

وأمام هذا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول العربية التكتلات العالمية بإقامة تكتل عربي بغية التكامل فيما بينها في إطار التكامل الاقتصادي، والذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق مستويات هامة في التنمية في إطار تجميع الموارد الاقتصادية.

لقد تعدّدت وتطوّرت رؤى الاقتصاديين العرب بخصوص آليات ومداخل التّكامل الاقتصادي العربي، نتاجاً لتأثير المتغيرات والمعطيات العربية والعالمية، ولعل المشاريع العربية المشتركة إحدى أهم التصورات والصيغ التي تعبد الطريق نحو تكامل اقتصادي عربي.

وفي ضوء ذلك سنحاول في إطار هذا الفصل التطرق إلى أبرز المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي والمراحل التي مر بها، لنتقل بعد ذلك إلى مسيرة التكامل بالنسبة للأقطار العربية، وتحليل أهم المداخل التي اتبعتها لتحقيق ذلك، ثم إلقاء نظرة لأهم ملامح اقتصاديات الوطن العربي، فالتطرق إلى ابرز المفاهيم المرتبطة بالمشاريع العربية المشتركة ومراحلها ومعايير اختيارها وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل مجموعة من الدراسات التي سلطت الضوء على جوانب من الموضوع، ومن ثم إيضاح أوجه التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة، وما قد تضيفه هذه الدراسة لحقل المعرفة العلمية في هذا المجال.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية : التكامل الاقتصادي العربي والمشاريع العربية المشتركة

نحاول في هذا المبحث التطرق إلى تقييم تفصيلي لحال التكامل الاقتصادي العربي في بدايات القرن الحادي والعشرين، ويبدأ بنظرة عامة حول التكامل الاقتصادي العربي، يليه استعراض لجهود التكامل الاقتصادي العربي، وتحليل لآليات ومبادرات التكامل التي اعتمدتها الدول العربية، كما يتطرق إلى الإمكانيات والمؤشرات الاقتصادية في الوطن العربي، ثم التطرق إلى أهم النقاط الخاصة بالمشاريع العربية المشتركة وذلك من حيث تعريفها و مبرراتها، إضافة إلى مراحلها ومعايير اختيارها .

أولا: الإطار العام للتكامل الاقتصادي العربي :

إن ظهور التجمعات الاقتصادية لم يكن وليد اليوم بقدر ما يعود لفترة ماضية من الزمن، حيث انتشرت عمليات التكامل لتشمل كل دول العالم تقريبا، وهذا ما يعني أنه لم يصبح أمام الدول العربية مجال للتفكير والتريث في سلوك هذا الاتجاه، فقد تأكدت ضرورة العمل وفق إطار تكاملي متعدد الأطراف، لأنه بات يشكل حاجة ملحة على امتداد الساحة الدولية.

1. نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي :

يثير موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح في المدلول والمحتوى الفكري ، ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي وجب التعرض إلى مفهوم التكامل الاقتصادي ثم نتطرق إلى مراحله.

1.1 تعريف التكامل الاقتصادي :

تدل كلمة التكامل من الناحية اللغوية على التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو هي عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى بعض الآخر لتكوين كل متكامل[1]، فقد عرف **بيلا بلاسا*** التكامل على أنه: "عملية وحالة في آن واحد، فهو عملية، لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات، والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، كإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى مجموعة

[1] عمر صقر، **التكامل الاقتصادي الإقليمي و الدولي**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص36.

* **بيلا بلاسا** هو اقتصادي هنغاري، ولد في بودابست في عام 1928 وتوفي في عام 1991، اهتم كثيرا بموضوع التكامل الاقتصادي، ومن أهم كتبه "نظرية التكامل الاقتصادي.

الدول المختلفة، وهو حالة، لأنه يعمل على إلغاء أمور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف، وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام[1].

كما يرى **جان تنبرجن*** أن التكامل الإقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا، فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون [2].

أما الاقتصادي **فان سرجيه**، فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة، وفي هذا الإطار أيضا يراه البعض على أنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.[3]

ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية متبادلة ،وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التكامل الإقتصادي هو "جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفصيلية"[5]، حيث يتم إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية[6].

---

[1] نذير غانية، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص04.

*ولد **جان تنبرجن** عام 1903 في لاهاي بهولندا، وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل على الدكتوراه في الفيزياء عام 1929 وشغل وظيفة أستاذ بكلية الإقتصاد 1933.

[2] السعيد بوشول، **واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 04.

[3] سهام بجاوية، **الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص106.

[4] نبيل حشاد، **الجات و منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001، ص ص53- 54.

[5] نذير غانية ، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[6] عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي، دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة،2002، ص137.

2.1 مراحل ودرجات التكامل الاقتصادي :

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل، وبدورنا سنتعرض إلى أهم مراحل التكامل الاقتصادي فيما يلي:

1.2.1 منطقة التجارة الحرة :

هي "شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل[1]، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي العالم.[2]

ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة منطقة التجارة الحرة الأوروبية الإفتا[3] (EFTA)*

2.2.1 الاتحاد الجمركي :

يمثل هذا الشكل من أشكال التكامل درجة أبعد مدى في تحقيق التكامل من منطقة التجارة الحرة[4]، حيث حيث يتضمن إلى جانب إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الدول الأعضاء، توحيد البلدان الأعضاء للتعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي وهو ما يسمى بـ"الجدار الجمركي "[5]

ومن أشهر الأمثلة على تجارب الإتحاد الجمركي دول البنيلوكس[6] (BENELUX) **

---

[1] محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007 ،ص 104.

[2] كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص20.

[3] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص07.

* **The European Free Trade Association** :منطقة التجارة الحرة الأوروبية ،تضم سبع دول، أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 .

[4] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ،ص223.

[5] حسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 ،ص8.

[6] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت، 2007، ص213.

** تأسس عام 1947، تشير كلمة **BENELUX** إلى الأحرف الأولى لأسماء ثلاث دول يضمها وهي بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ.

3.2.1 السوق المشتركة :

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الإقتصادي، حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الإتحاد الجمركي، وما تم تحقيقه في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، فالسوق المشتركة تسمح بتكامل الأسواق وتكفل بتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل، وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر، وتجعلها تعمل بحرية تامة وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة[1] (EEC)*

4.2.1 الاتحاد الاقتصادي :

يعد الاتحاد الاقتصادي صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة، حيث يتضمن، إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، درجة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية، سواء كانت سياسات مالية، نقدية، زراعية أو صناعية، وهذا بغرض إزالة التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات [2].

5.2.1 الاندماج الاقتصادي :

يمثل الاندماج الاقتصادي أقوى صور التكامل الاقتصادي على الإطلاق، يطلق عليه أيضا الاتحاد الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية[3]، ويفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية، مع إنشاء سلطة فوق قومية على صعيد أطراف الاندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف[4].

2. التكامل الاقتصادي العربي:جهود ومداخل :

تعدّ فكرة التكامل الاقتصادي العربي من أقدم الأفكار المطروحة على الصعيد القومي العربي، إذا تزامنت الفكرة مع بداية مساعي الدول الأوروبية على إقامة تكاملها الاقتصادي في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينات من القرن الماضي، حيث جرت في إطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الإقتصادية العربية، إلا أنها لم تحقق ما كانت تصبو إليه على غرار التجربة الأوروبية.

---

[1] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص6.

[*] **European Economic Community** :السوق الأوروبية المشتركة، تعتبر إحدى مراحل الاتحاد الأوروبي، التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس 1957. بين كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية وايطاليا ودول البينلوكس الثلاثة (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج)، ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أول يناير 1958.

[2] السعيد بوشول، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] نفس المرجع و الصفحة.

[4] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الإقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة)**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2002، ص66.

1.2 ماهية التكامل الاقتصادي العربي :

يعرف التكامل الاقتصادي العربي بتلك العملية التاريخية طويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجتهد في تطوير القوى الإنتاجية والوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية [1].

كما يعني "إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها، تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة، باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية [2].

2.2 محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي :

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقتصادي، وذلك بهدف حل مشكلات تلك المنطقة الإقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية، وذلك لكونها أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر، وفيما يلي نتعرض إلى بعض تجارب التكامل الإقتصادي العربي التي نراها مهمة.

1.2.2 ميثاق جامعة الدول العربية :

يعتبر الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية سنة 1945 وهو السند القانوني لكافة الاتفاقات الجماعية إذ جاء في الشق الاقتصادي من مادته الثانية أن تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك كل من التبادل التجاري، الجمارك، العملة وأمور الزراعة والصناعة [3].

حيث اعتمدت في البداية من قبل07 دول عربية هي الأردن، وسوريا، والعراق، ولبنان، ومصر، والسعودية، واليمن، ثم انضمت بقية الدول العربية إليها بين 1953-1977 ليصبح عددها 22 دولة [4].

---

[1] فضيلة جنوحات، **تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 08- 09 ماي 2004، ص01.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص31

[3] وهيبة مشدن، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة** 1973 - 2003، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 189.

[4] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2.2.2 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية :

عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في1950/06/17م، واعتبرت مكملة لميثاق جامعة الدول العربية في المجال الاقتصادي، وقد وقع المعاهدة سبعة دول (مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية، اليمن)[1]،كما حثت المادة الثامنة من الاتفاقية على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة، وعلى الرغم من طموحات هذه الاتفاقية إلا أن الاجراءت الجماعية ظلت المختصين في الشؤون الاقتصادية محدودة جدا واستمرت حالة التجزئة والتشتت السياسي والاقتصادي تسود العلاقات العربية [2].

3.2.2 اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت :

تم عقد هذه الاتفاقية سنة 1953[3]، والتي استهدفت تنظيم المبادلات التجارية ضمن الدول المتعاقدة من خلال:[4]

- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية.
- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 25% على عدد من المنتجات الصناعية.
- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% على عدد من المنتجات الوسيطة بين الزراعة والصناعة.

وبالرغم من اعتبار هذه الاتفاقية خطوة هامة في سبيل تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية، إلا أنه يؤخذ عليها أنها لم تعمل على توحيد السياسة الجمركية اتجاه العالم الخارجي، فضلا عن أن الإعفاءات والتخفيضات كانت أقل من المطلوب، كما أنها لم تعالج موضوع تحرير التجارة بين أطرافها من القيود الإدارية وهي المشكلة التي تواجه الدول العربية إلى وقتنا الحاضر[5].

4.2.2 اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :

لقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 1953/09/07م من طرف ست دول هي: مصر، السعودية، اليمن، الأردن، العراق، لبنان، ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12م، وتضمنت هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات: تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ورغم التسهيلات التي تضمنتها الاتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، يأخذ عليها أنها لم تضع أي التزامات محددة على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات، كما أنها لم تنظم الوسائل العملية الفعالة التي من شانها أن تشجع انتقال رؤوس الأموال، وبقيت كل دولة حرة في أنظمتها المالية [6].

---

[1] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص779.

[2] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3] نفس المرجع والصفحة.

[4] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية: السوق العربية المشتركة وظاهر ة العولمة**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص ص261 - 262

[5] نفس المرجع، ص 262.

[6] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ،ص ص 45 - 46

5.2.2 اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

لقد أنجز المجلس الاقتصادي العربي خلال فترة وجيزة من إنشائه ما يمكن بتسميته بالخطوات العملية على طريق التعاون الاقتصادي متفقا في ذلك مع الظروف السياسية والاقتصادية للدول العربية آنذاك، إلا أن القرارات التي صدرت على المجلس لم تعطي الفرصة الكافية كي تؤتي ثمارها، حتى كان قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتاريخ: 1956/05/22م في دمشق، الذي يوصي بتشكيل لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها، وفي 1957/06/03م وافق المجلس الاقتصادي العربي على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية [1].

تضمنت اتفاقية الوحدة العربية أهدافها المتمثلة في :[2]

- حرية انتقال الأشخاص والرأسمال، كذلك تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية الملكية والوصية والإرث.
- حرية النقل، واستخدام وسائل النقل، والمرافئ والمطارات المدنية.

لقد أضحت الأهداف التي نصت عليها الاتفاقية بعيدة عن التحقق، بسبب التراجع الذي شهده الواقع العربي، وبالذات على المستوى الرسمي عن الإرادة الجادة في العمل باتجاه الوصول إلى الوحدة العربية[3].

6.2.2 إتفاقية السوق العربية المشتركة :

إتخذ المجس الاقتصادي سنة 1963 قرارا أكد على تحقيق السوق العربية المشتركة وطلب من الدول رفع تحفظاتها على إتفاقية سنة 1953 ،وفي سنة 1964 قرر إنشاء السوق العربية المشتركة وانحصرت مساعي تنفيذها بين أربعة دول وهي: الأردن، سوريا، العراق، مصر، ثم انضمت إليها في ما بعد ثلاث دول هي ليبيا، واليمن، وموريتانيا، [4] ولقد كانت أهداف هذه السوق مماثلة إلى حد بعيد لأهداف الوحدة الاقتصادية العربية في ما يخص يخص حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل السلع والمنتجات الوطنية والإقامة والاستخدام...إلخ، حيث كان كل ذلك في سبيل تحقيق غايات أهمها تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأعضاء،كذلك تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إضافة إلى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سلمية من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة [5].

---

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص82

[2] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] نفس المرجع والصفحة.

[4] وهيبة مشدن، مرجع سبق ذكره، ص190.

[5] عادل خليفة، **السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، لبنان، 2001، ص ص29 - 30

لقد تعثرت السوق العربية المشتركة تعثرا جعلها تكاد تكون عبارة عن حبر على ورق، لأسباب أهمها[1] :

- إن قرار إنشاء السوق العربية نفسه لم يتضمن أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك اعتبرت السوق تابعا لمجلس الوحدة الاقتصادية، وعليه لم يكن ليتحقق للسوق الكيان المستقل.
- احتوت الاتفاقية الخاصة بإنشاء السوق على بنود تتيح إمكانية الحصول على استثناء بعض السلع من التعريفة الجمركية وعدم الالتزام بالقيود الكمية.
- لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات سواء من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية والكمية.

7.2.2 اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :

تم إبرام هذه الاتفاقية في تونس بتاريخ: 1981/02/27م اتساقا مع المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وثيقتا إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتان الحادية عشر، وأيضا اتساقا مع التطورات الفكرية والاقتصادية في مفهوم التكامل الاقتصادي العربي وظهور مداخل تكاملية جديدة إلى جانب المدخل التبادلي مما استتبع ضرورة وجود ترابط فيما بينهما [2].

بالرغم من أن هذه الاتفاقية تعد الأولى في تاريخ التكامل الاقتصادي العربي التي وضعت التبادل التجاري في إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الإنمائي، إلا أنها لم تحقق النجاح الذي كان مرجوا منها، حيث اصطدمت بالعديد من العقبات وخاصة ما تعلق منها بأسلوب الإعفاء من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وتضاربه بين الإعفاء الكامل والإعفاء التدريجي [3].

3.2 المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي :

و بصفة عامة يمكن تقسيم المداخل التي اتبعها البلدان العربية لتحقيق تجمعها الاقتصادي إلى:

1.3.2 مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل[4] :

حسب هذا المدخل إن تنمية التجارة، وتقوية المبادلات بين الأقطار العربية تؤديان إلى تحقيق الهدف المقصود من التجمع الاقتصادي العربي وهو هدف التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار، ولكي تنمو التجارة على النحو المنشود بين هذه الأقطار يجب أن تزال القيود المفروضة عليها والتي تعرقل حرية انسيابها، أيا كان شكل هذه القيود وصورها، وسواء أكانت قيود جمركية، أم قيود كمية، أم قيود الرقابة على الصرف الأجنبي وعلى تسديد

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص78.

[2] بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص13.

[3] نفس المرجع، ص ص 13- 14.

[4] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص32.

المدفوعات، بالتالي فإن تحرير التجارة العربية البينية يعد عنصرا ضروريا، ولكن غير كاف لوحده للتكامل الاقتصادي العربي.

2.3.2 مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله :

و يكون ذلك عن طريق إزالة القيود على رؤوس الأموال بين البلاد العربية، وعن طريق تهيئة المناخ الملائم الذي يؤدي إلى مساهمة الأموال التابعة لبعض البلدان العربية في تمويل الاستثمارات في بلدان عربية أخرى، كما يستند هذا المدخل إلى أن قابلية وحرية انتقال عناصر الإنتاج (بما فيها عناصر رأس المال) بين مجموعة الأقطار تؤدي إلى توزيع هذه العناصر وتوطينها بين هذه الأقطار بما يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية [1].

3.3.2 مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي:

إن انتقال العمالة العربية البينية يعد مؤشرا ايجابيا آخرا على التكامل العربي الاقتصادي رغم انخفاض معدلاته في السنوات القليلة الماضية عما كان عليه، فغني عن القول أن أسواق العمل في دول الخليج العربي ما زالت توفر الآلاف من فرص العمل، الأمر الذي أسهم بشكل إيجابي في تقليص حالات البطالة والفقر في الدول العربية ذات العمالة الفائضة، وفي المقابل أسهمت العمالة العربية بشكل ايجابي في جميع جوانب العملية التنموية في الدول المستقبلة لهذه العمالة [2].

4.3.2 المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي:

لقد أثبتت التجربة أن المشروعات العربية المشتركة هي من أكثر الوسائل استجابة وتلاؤما مع ظروف الأقطار العربية في تنمية قاعدها الإنتاجية، كما أنها أداة تتكامل أهميتها مع عملية تحرير التبادل التجاري حيث تتضافر كلا الصيغتين في خلق الأسس الموضوعية لتحقيق التنسيق والتكامل، وتبعا لذلك اتجهت الأقطار العربية إلى التركيز على مدخل المشروعات كصيغة لتنمية القاعدة الإنتاجية العربية وتوسيع الأسواق القطرية أمام منتجات هذه المشروعات [3].

---

[1] محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، ص338.

[2] أحمد فراس العوران، **التكامل الإقتصادي العربي: الواقع والطموحات**، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الإقتصادي العربي: الواقع والآفاق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الأغواط، 17 - 19 أفريل، 2007، ص18.

[3] حسن صادق حسن عبد الله، **دور المشروعات العربية الصناعية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي**، المؤتمر الدولي حول التجارة العربية البينية و التكامل الإقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 20 - 22 سبتمبر 2004، ص416.

3. الملامح العامة لاقتصاديات الوطن العربي

سنحاول تسليط الضوء علي أهم الموارد و المؤشرات الاقتصادية للوطن العربي.

1.3 الإمكانيات والموارد المتاحة في الوطن العربي: يزخر الوطن العربي بالعديد من الإمكانات والموارد سنحاول المرور علي أهمها ثم أهم المؤشرات الاقتصادية.

1.1.3 الموارد البشرية :

- **السكان** : يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غربا إلي بحر العرب والخليج العربي شرقا بمساحة إجمالية تقدر ب 13.3 كم2 (1.4 مليار هكتار)، يضم الوطن العربي 22 دولة قدر العدد الإجمالي للسكان بحوالي 387 مليون نسمة سنة 2015، بنسبة تقدر ب 5.3 إلي سكان العالم [1]، ويتفاوت حجم السكان بشكل كبير فيما بين الدول العربية، حيث تمثل مصر نسبة 23% من مجموع سكان الوطن العربي ثم السودان التي يبلغ عدد سكانها نصف سكان مصر، ويمثل عدد سكان السعودية وحدها نصف سكان الجزيرة العربية، أما إذا نظرنا إلى جناحي الوطن العربي سكانيا فسوف نجد الجناح الإفريقي يتفوق على الجناح الأسيوي إذ يضم ثلثي السكان ويستأثر بنحو 65% من المساحة، أما الجناح الأسيوي فيضم الثلث الباقي 35% فقط[2] .
تظم السودان، مصر، المغرب، الجزائر، العراق، اليمن وسوريا معظم سكان الوطن العربي أما بقية الدول العربية لا يزيد عدد سكانها مجتمعة عن 10% من إجمالي سكان الوطن العربي[3]، وفي ما يلي نعرض جدول نبين فيه عدد السكان ونسبتهم إلى العالم :

جدول رقم (01/01) عدد السكان في الوطن العربي، ونسبتهم إلى العالم خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	عدد سكان الوطن العربي(مليون نسمة)	نسبة السكان إلى العالم(%)
2010	353.36	4.6
2011	361.93	4.7
2012	360.30	4.8
2013	369.17	4.9
2014	378.73	5.1
2015	387.19	5.3

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص416 httpI:www.afm.org.ae

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص5 .

[2] محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004 ، ص223.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص85 .

يؤدي ارتفاع معدلات النمو السكاني إلى ارتفاع حجم السكان خلال فترات زمنية ، ويقاس كالتالي :

معدل النمو السكاني = معدل الولادات – معدل الوفيات [1].

- **العمالة:** تمثل نسبة العمالة في الوطن العربي 33.2 % من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية المقدر ب 128.5 مليون نسمة سنة 2015 [2]، وقد كان مجموع القوى العاملة في 2006 يقدر ب 122 مليون نسمة بنسبة 38% من مجموع سكان الوطن العربي ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون سن 15 والي ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل [3]، ومن ناحية أخري قدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية حوالي 16.5% ويمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة في العالم والذي يبلغ وفق تقديرات منظمة العمل الدولية حوالي 5.8%، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي 16.8 مليون عاطل عن العمل بنسبة 8.5% من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في العالم سنة2015 [4].

الجدول رقم (02/01) تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية خلال الفترة (2007-2015)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9	13.1
الإمارات	3.2	4.0	4.3	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7	15.3	15.0	15.4
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2
السعودية	5.6	5.0	5.4	5.3	5.4	5.5	5.6	5.5	5.7
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4	25.9
الكويت	2.0	2.0	2.2	2.1	2.1	2.7	2.5	2.9	2.2
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13.0	13.4	13.4	12.8
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9.0	9.2	9.9	9.7

المصدر : صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص68 httpI:www.afm.org.ae

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص21.
[2] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص66 .
[3] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص40.
[4] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- **التعليم و الصحة** : إن التعرف على التعليم في الدول العربية، وما يرتبط به يمكن أن يؤشر من خلال نسبة الأمية التي قدرت بين البالغين (فوق15سنة) بحوالي 19.5% سنة 2015 وهي بذلك تفوق معظم مثيلاتها في كل دول العالم باستثناء إقليمي جنوب آسيا التي قدرت بـ 37.5% وإفريقيا جنوب الصحراء 41.6% .[1]

تعتبر ظاهرة الأمية من المؤشرات الأساسية لتخلف الدول، حيث وصل معدل الأمية في عدد من الدول العربية إلى مستويات مرتفعة سنة 2015، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 48%، وفي اليمن حوالي 30%، وفي المغرب حوالي 28%، وفي جيبوتي حوالي 30%، وبالمقابل سجل معدل الأمية تراجعا ملحوظا في عدد من الدول العربية في العام ذاته حيث انخفض اقل من 4 % في الأردن وفلسطين قطر والكويت[2]، أما مؤشر الإنفاق علي التعليم كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي فقد قدر بنسبة 4.3% إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، وهو ما يقترب من مثيليه في الدول النامية والمتقدمة والذي قدر بـ 4.7% و 5.0% على التوالي، وقد زادت نسبة الإنفاق علي التعليم حوالي 20% في كل من الإمارات وتونس في حين بلغت اقل من 10% في كل من البحرين الصومال و لبنان [3] .

وعلى الرغم من أن الإنفاق على التعليم في الدول العربية يعتبر مقبولا فان أداء الأنظمة التعليمية لا يزال متواضعا حيث أن معظم الدول العربية لا زالت متخلفة عن الركب المتقدم باستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليج العربي، والجدول التالي يبين ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة .

الجدول رقم (03/01) ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة (2000-2012)

الدولة	2000	2012
الإمارات	48	42
السعودية	76	50
الكويت	46	64
الأردن	57	75
تونس	89	80
لبنان	68	81
الجزائر	110	96
مصر	88	97

المصدر : صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016** httpI:www.afm.org.ae

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص65 .

[2] نفس المرجع، ص66 .

[3] نفس المرجع، ص64 .

أما بالنسبة للإنفاق على الصحة، فقد تبين المؤشرات وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة في إجمالي الناتج المحلي ما بين 3.% في الكويت و7.5% في الأردن، ومن جهة أخري تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 5.4% بالسعودية، و13.5% بالأردن[1].

جدول رقم (04/01) نسبة الإنفاق على الصحة في بعض الدول العربية لسنة 2016

البلد	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من إجمالي الإنفاق العام
الأردن	7.5	13.5
الإمارات	3.5	9.4
تونس	7.0	13.3
الجزائر	7.2	8.1
السعودية	4.7	5.4
مصر	5.5	4.7
الكويت	3.0	5.8

المصدر :صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص418 httpI:www.afm.org.ae

2.1.3 الموارد الطاقوية والمعدنية :

- **النفط والغاز الطبيعي**[2] : شكلت احتياطات الدول العربية نسبة 55% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام و27.6% من احتياطات الغاز الطبيعي، ونحو 30.4% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وشكلت حصتها من كميات إنتاج الغاز الطبيعي المسوق نحو 16.4% من الإجمالي العالمي، وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار تصدير النفط في الدول العربية انخفاضا في مستوياتها خلال 2015 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 45.7% و49.4% مما أدي إلى انخفاض ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية لتصل إلى نحو 325.4 مليار دولار، وقد شكلت احتياطات الدول العربية نسبة 55.4% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام كما هو مبين في الشكل التالي :

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص56 .

[2] نفس المرجع، ص ص 141-142.

الشكل (01/01) احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية (2015)

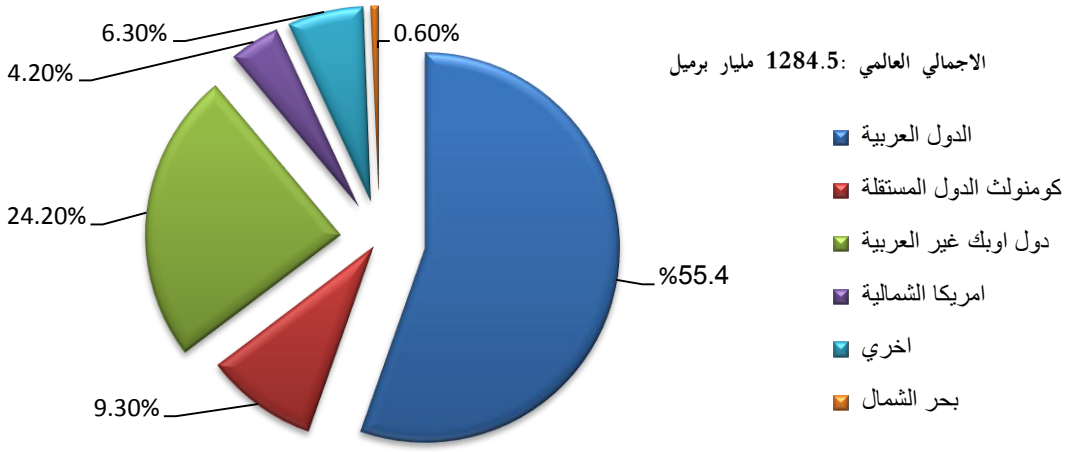

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص 144 httpI:www.afm.org.ae

الجدير بالذكر أن نسبة 92.3% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية والبالغة 711.0 مليار برميل لعام 2015، تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية 37.4% والعراق 20.1% الكويت 14.3% والإمارات 13.7% وليبيا نسبة 6.8%[1].

جدول رقم(05/01) احتياطي النفط العربي بين (2011-2015) (مليار برميل عند نهاية السنة)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
السعودية	265.40	265.90	265.85	266.58	266.58
سورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50
العراق	141.40	145.30	145.30	143.07	143.07
قطر	25.26	25.24	25.24	25.24	25.24
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50
ليبيا	48.00	48.50	48.40	48.42	48.42
مصر	4.30	4.20	4.20	3.68	3.47
السودان	5.00	1.50	1.50	1.50	1.50
عمان	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67
إجمالي الدول العربية	712.1	713.4	713.2	711.2	711.0

المصدر : صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص462 httpI:www.afm.org.ae

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص144 .

أما فيما يتعلق باحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية سنة 2015، فقد ارتفعت بشكل طفيف بلغ حوالي 173 مليار متر مكعب عن احتياطات 2014، أي بنسبة 0.3% لتصل إلى 54.4 تريليون متر مكعب عام 2015 مساهمة بذلك نسبة 27.6% من الاحتياطات العالمية [1].

الشكل (02/01) الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية (2015)

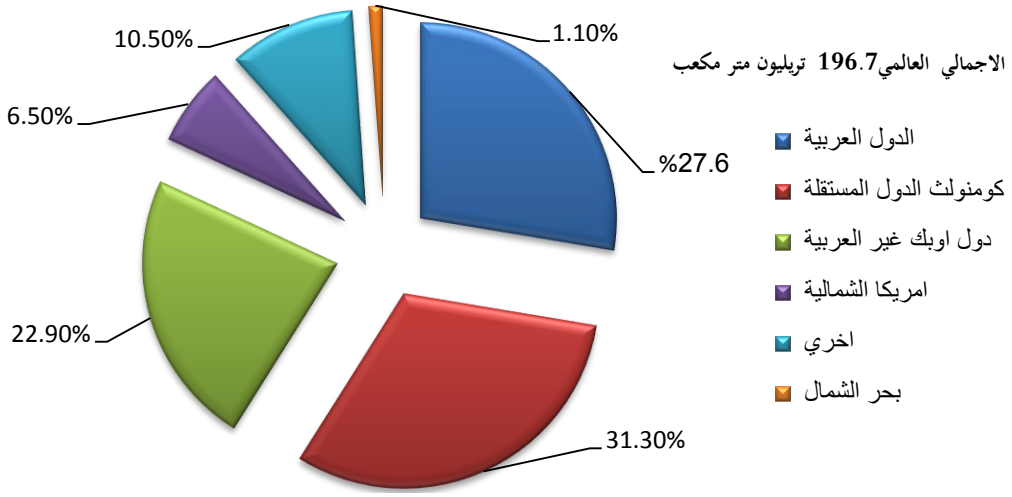

المصدر :صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص144 httpI:www.afm.org.ae

يشمل الاحتياطي في قطر ما يقارب نصف إجمالي الاحتياطات العربية ويعتبر ثالث اكبر احتياطي في العالم بعد روسيا وإيران كما أن السعودية والجزائر والإمارات والعراق تحوي كذلك احتياطات معتبرة من الغاز [2] .

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص144 .

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **قراءات في اقتصاديات لوطن العربي**، الطبعة الثانية، مصر، 2006-2007، ص60 .

جدول رقم (06/01) احتياطي الغاز الطبيعي العربي بين(2011-2015) (مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	6.091	6.091	6.091	6.091	6.091
البحرين	0.092	0.092	0.092	0.092	0.092
تونس	0.065	0.065	0.065	0.065	0.065
الجزائر	4.504	4.504	4.505	4.505	4.505
السعودية	8.150	8.234	8.234	8.316	8.489
سورية	0.285	0.285	0.285	0.285	0.285
العراق	3.158	3.694	3.694	3.694	3.694
قطر	25.030	24.400	24.400	24.400	24.400
الكويت	1.784	1.784	1.784	1.784	1.784
ليبيا	1.547	1.532	1.532	1.532	1.532
مصر	2.045	2.186	2.186	2.186	2.186
السودان	0.085	0.085	0.085	0.085	0.085
عمان	0.705	0.705	0.705	0.705	0.705
اليمن	0.479	0.479	0.479	0.479	0.479
إجمالي الدول العربية	54.020	54.136	54.137	54.219	54.392

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص463 httpI:www.afm.org.ae

- **خامات أخرى:** لا تقتصر الخامات العربية على مجرد النفط والغاز الطبيعي، بل يتوفر في الوطن العربي العديد من الخامات الموارد الأولية، كالفوسفات، والحديد ،والفحم الحجري ،والزنك، والرصاص، واليورانيوم، والنحاس، ولدى البلدان العربية احتياطيات معتبرة من هذه المواد وتنتجها بكميات متفاوتة (الملحق رقم01) ويعتبر المغرب ثالث منتج عالمي للفوسفات [1]، والجزائر وموريتانيا أكثر المناطق إنتاجا للحديد في الدول العربية،كما تعتبر مصر وسوريا والمغرب وتونس من بين مصدري الحديد ولكن بدرجات مختلفة [2].

3.1.3 المؤشرات الاقتصادية : نتناول بعض الخصائص والمؤشرات الاقتصادية :

- **الناتج المحلي الإجمالي العربي** : يمكن التعرف على حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (07/01) تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية للفترة (2011–2015)

(مليون دولار)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015

[1] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، اكتوبر1983، ص88 .

القيمة	2,387,093	2,653,084	2,714,827	2,727,449	2,429,068

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص410 httpI:www.afm.org.ae

من خلال الأرقام في الجدول أعلاه يتبين أن قيمة الناتج المحلي كانت في تنامي في الفترة من 2011 وحتى 2014 لكن مع بداية انهيار أسعار النفط في السداسي الثاني من 2014 وحتى 2015 انخفض الناتج المحلي وتراجع إلى مستوياته في بداية الفترة .

- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي**: تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية من 7888 دولار في عام 2014 إلى حوالي 6872 دولار عام 2015، مسجلا بذلك معدل انخفاض بلغ نحو 12.9% [1].
- **التضخم**: استقرت معدلات التضخم في الدول العربية تقريبا عند نفس المستوي المسجل عام 2014 والبالغ 6.1 %، وهو ما يرجع إلى عدد من العوامل ذات التأثيرات المتباينة، ففي حين استقرت أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية عند مستويات منخفضة نتيجة انخفاض أسعارها في السوق العالمية، شهدت أسعار المحروقات في بعض البلدان العربية ارتفاعا نظرا لاتجاه حكومات بعض الدول العربية إلى إصلاح نظم الدعم، من جانب أخر كانت هناك ضغوطا تضخمية في بعض الدول العربية التي تتبنى نظما مرنة للصرف ناتجة عن ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات المحلية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية لبعض السلع المستوردة، تجدر الإشارة في هذا الصدد انه وعلي الرغم من استقرار معدل التضخم في الدول العربية خلال عامي 2014 و2015 إلا انه يبقى مرتفعا قياسا بباقي المجموعات الجغرافية وهو ما يعزي إلى التحديات التي تواجه أسواق السلع والخدمات في الدول العربية ومن أبرزها ضعف المرونة الإنتاجية وغياب المنافسة، واستمرار وجود بعض التشوهات الهيكلية التي تحول دون رفع مستوى كفاءة الإنتاج والتوزيع والتسعير[2].
- **الموازنة العامة**: سجلت الموازنة العامة المجمعة للدول العربية عجزا حوالي 238.6 مليار دولار عام 2015، ما يمثل 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية ،هذا مقابل فائض بحوالي 41.1 مليار دولار تم تحقيقه عام 2014، جدير بالذكر أن موقف الموازنة العامة المجمعة للدول العربية سجل تحولا جوهريا عام 2015، علي ضوء العجز المسجل خلال العام المذكور مقارنة بفوائض استمرت الدول العربية كمجموعة في تحقيقها منذ عام 2010 [3].

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص36 .

[2] نفس المرجع، ص38 .

[3] نفس المرجع، ص181 .

الجدول رقم (08/01) عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2011-2015) (مليون دولار أمريكي)

	2011	2012	2013	2014	2015
الدول العربية	93.972	140.290	65.250	41.146	238.649-
%من الناتج المحلي الإجمالي	3.9	5.3	2.4	1.5	9.8-
الدول العربية النفطية	127.095	182.612	117.052	88.720	200.514-
%من الناتج المحلي الإجمالي	6.6	8.5	5.3	4.1	10.7-
د.ع ذات الاقتصاديات المتنوعة	33.121-	42.323-	51.801-	47.574-	38.201-
%من الناتج المحلي الإجمالي	7.3-	8.5-	10.0-	8.7-	6.8-

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2016**، ص181 httpI:www.afm.org.ae

- **التجارة الخارجية:** سجلت قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية خلال 2015 انخفاض بنسبة 31.1% بقيمة 832.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 1225.3 مليار دولار مسجلة عام 2014، لتبلغ نسبتها إلى الصادرات العالمية نحو5.1% في عام 2015 مقابل 6.5% في 2014،كما انخفضت الواردات السلعية الإجمالية العربية خلال عام2015 لتصل إلى نحو 830.9 مليار دولار مقارنة بـ 895.2 مليار دولار في 2014، أي بانخفاض بلغ نسبته 7.2% [1].

الجدول رقم (09/01) إجمالي التجارة الخارجية العربية و نسبتها إلى العالم (2011-2015)

البنود	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات العربية	1.213.7	1.320.4	1.313.0	1.225.3	832.5
الواردات العربية	755.3	813.4	860.4	895.2	830.9
الصادرات و نسبتها إلى العالم	6.6	7.2	7.0	6.5	5.1
الواردات و نسبتها إلى العالم	4.1	4.4	4.6	4.7	5.0

المصدر : **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، ص227 httpI:www.afm.org.ae

- **الاستثمار والادخار:** انخفضت مستويات الاستثمار في الدول العربية خلال 2015 مقارنة بـ 2014، رغم ارتفاع حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من 25.6% في 2014 إلى 28.5% في 2015، وهو ما يعزى إلى الانخفاض الكبير المسجل في الناتج المحلي الإجمالي، كما تراجعت نسبة الادخار هي الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2015 إلى نحو 26.3%، مقارنة بنحو 36.4% في

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص226 .

2014 نتيجة تراجع مستويات الادخار بنسبة 35% عام 2015، يعكس هذا التراجع التأثير الملحوظ لانخفاض عوائد صادرات النفط ،حيث تحملت حصة الادخار جل هذا التأثير، إذ لم تنخفض فقط حصة الادخار من هذا الناتج، بل واتجهت بعض الحكومات، والشركات والأفراد لمواجهة تراجع العوائد والدخول بالسحب من المدخرات السابقة، أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الإنفاق والاستهلاك ولو بحدها الأدنى[1].

الجدول رقم (10/01) معدل الادخار و الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الاستثمار في الدول العربية (2015)

الدولة	معدل الادخار (%)	معدل الاستثمار (%)	معدل نمو الاستثمار(%)
مجموع الدول العربية	26.3	28.5	0.9-

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص45 httpI:www.afm.org.ae

يعزى التراجع في مستويات الاستثمار على مستوى الدول العربية خلال 2015 إلى تضافر مجموعة من الأسباب التالية [2] :

- تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومعدلات نمو دول المنطقة إضافة إلى الظروف غير المواتية للاستثمار في بعض الدول العربية .
- التراجع الحاد في حصيلة الصادرات النفطية، وانعكاس ذلك على عدد من المشروعات الاستثمارية في الدول العربية .

الشكل رقم (03/01) معدل الاستثمار و الادخار في الدول العربية (2015)

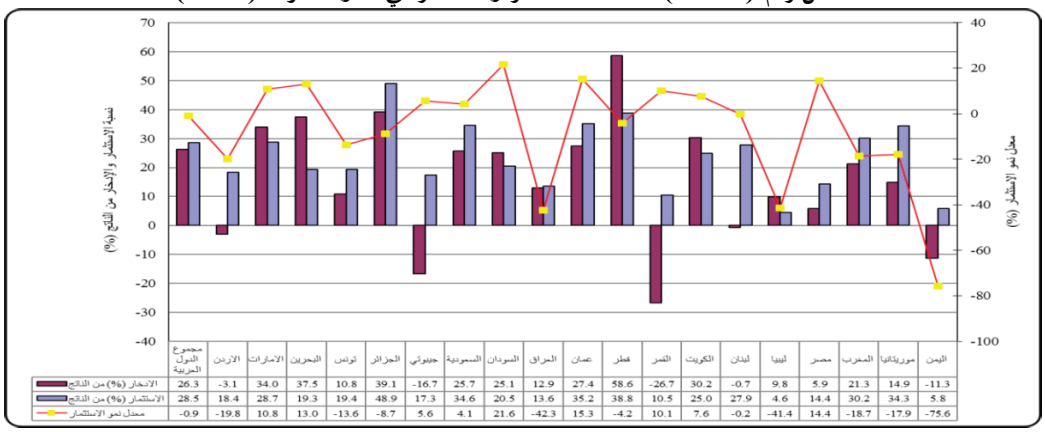

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص46 httpI:www.afm.org.ae

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45 .

[2] نفس المرجع، ص45 .

- **ميزان المدفوعات:** تأثر الوضع العام لموازين مدفوعات الدول العربية خلال2015 من جراء تراجع العائدات من الصادرات النفطية بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى تحول الفائض في الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة إلى عجز وذلك للمرة الأولى منذ عام 2003، ونتيجة لذلك تحول الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية منذ عام 1999 إلى عجز بلغت نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وجاء ذلك على الرغم من تراجع العجز المسجل في ميزان الخدمات والدخل، والارتفاع المحدود بعجز صافي التحويلات الجارية خلال 2015، وفي ضوء هذه التطورات، أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن زيادة العجز الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية ليبلغ نحو 163مليار دولار خلال 2015، مقارنة مع 16.1 مليار دولار محقق خلال العام السابق [1].

كما تواصل الانخفاض في فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2015 ليسجل مستوى قياسي لم يحقق خلال الاثني عشرة سنة الأخيرة، ليقترب من المستوى المحقق خلال عام 2003، فقد أسفر الميزان التجاري لمجموع الدول العربية عن فائض قدره 115.4 مليار دولار محققا نسبة انخفاض قدرها 73% مقارنة بالفائض المسجل خلال 2014 والبالغ نحو 427.5 مليار دولار، في حين بلغ الفائض التجاري للدول العربية خلال 2003 إلى 108.3 مليار دولار، وجاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 30.8% ليبلغ حوالي 862.1 مليار دولار، مقارنة مع نحو 1246 مليار دولار محققة في العام السابق، بسبب الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط خلال 2015،كما تراجعت قيمة الواردات الإجمالية للدول العربية بنسب اقل بلغت نحو 8.8 % لتقتصر على 746.7 مليار دولار، وبلغت نسبة فائض الموازين التجارية للدول العربية في عام 2015 للناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول خلال العام المذكور نحو 4.8% مقارنة بنسبة 5.7 % في عام 2014 [2].

الشكل رقم (04/01) تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2015)

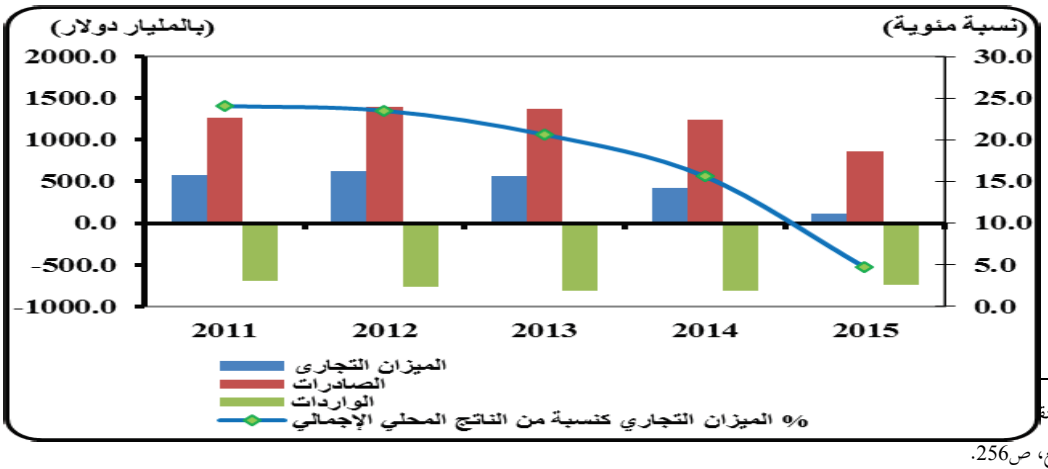

[1] صندوق النق

[2] نفس المرجع، ص256.

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**، ص256 httpI:www.afm.org.ae

ثانيا: الإطار النظري للمشروعات العربية المشتركة :

ظهرت المشاريع المشتركة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الحديثة كأداة هامة في بناء علاقات اقتصادية متكافئة، وهذا من منظور الاستغلال المشترك للإمكانات والموارد المتاحة لتحقيق منافع متبادلة لصالح الأطراف المساهمة، لتتدرج في حدودها وآثارها بالتصاعد بدءا بالعلاقات التعاونية الهادفة لتحقيق أغراض محدودة، إلى غاية العلاقات التكاملية الهادفة إلى تحقيق التنمية المشتركة.

1.مفهوم المشروعات العربية المشتركة :

يتسع مفهوم المشروعات المشتركة وذلك راجع لاختلاف منظور الاقتصاديين لها، فمنهم من يعرفها استنادا إلى الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها، ومهم من يعرفها استنادا إلى الخصائص التي تتميز بها، وسنحاول فيما يلي ذكر أبرز ما جاء من تعاريف فيما يخص المشاريع المشتركة :

• هي تلك المشروعات التي يشترك في إقامتها دولتان أو أكثر، بحيث تساهم كل منهما في واحد أو أكثر من العناصر الإنتاجية، كراس المال، أو عنصر العمل، أو الخبرات الفنية، أو التنظيم [1] .

• ويرى كولدي kolde أن الاستثمار أو المشروع المشترك هو أحد مشاريع الأعمال الذي يملكه أو يشارك فيه طرفان أو (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تكون المشاركة مقتصرة على رأس المال فقط بل تتعدّاها إلى المشاركة الإدارية والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية[2].

• في حين يرى الدكتور فريد النّجار أن الشركات المشتركة" هي الشركات التي تتضمن مشاركة أحد أو بعض المستثمرين الوطنين مع شركاء من دول أخرى، ويفضل هؤلاء الأجانب توفر شركاء قادرين ماليا في الدولة المضيفة حتى لا يتحملون مخاطر استثمار هائلة دون غيرهم من الشركاء [3] .

[1] محمد العمادي، **تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة**، بحث مقدم ومنشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت،5 -7مارس1983، ص468 .

[2] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص 294.

[3] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص25 .

• هي صيغة من صيغ الاستثمار المباشر والتي تقوم عن طريق إشراك طرفين أو أكثر، كل طرف يساهم بعامل أو أكثر من عوامل الإنتاج (رأس مال ثابت أو متغير، العمل ...) في إنشاء قدرات إنتاجية على شكل مشروعات تهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية متبادلة لكل الأطراف [1].

• هو اتفاق بين مشروعين أو وحدتين إنتاجيتين أو أكثر على إقامة تعاون بينهما، يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر على المساهمة في رأس المال فقط وإنما يتعداه إلى المساهمة الفنية الخاصة بعمليات الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية، إضافة إلى المساهمة في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يقتسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية [2].

وقد أثار هذا التعدد في التعاريف مجموعة من المنظمات العربية، فتصدت بالبحث والتحليل على تعريف موحد للمشروعات العربية المشتركة، حيث اتفقت على أنها " تلك المشاريع التي يشترك في إقامتها أطراف عربية في دولتين عربيتين أو أكثر سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خاص والتي تستهدف القيام بنشاط إنتاجي، أو تجاري، أو مالي، أو خدمي، أو غيره من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية، ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصاديات هذه الأقطار ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينها"[3] .

2. مبررات المشروعات العربية المشتركة:

تطرقت أدبيات جامعة الدول العربية (إدارة الشؤون الاقتصادية) إلى مبررات المشروعات العربية المشتركة، فبينت أن سبب اهتمام البلدان العربية فيها يرجع أساسه إلى ميزتين تتسم بهما هذه المشروعات هما[4] :

- كونها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي الذي لا يمس إلا جزءًا من الاقتصاد القومي، مما يجعل قبول البلدان العربية لها أسهل من قبولها للسياسات التكاملية الأخرى التي تتطلب تنازل البلدان عن قدر من سلطاتها.
- كونها تمثل صيغة مرنة تجمع بين مصالح الدول العربية الأطراف ذات الفائض المالي وذات العجز المالي،كذلك شهدت المشروعات العربية المشتركة اهتماما من قبل الاقتصاديين العرب، فانبروا لها بالبحث

[1] عباس بلفطيمي، **المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجلب الأموال المهاجرة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد04، 2006، ص156 .

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004 ،ص221.

[3] سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص20 .

[4] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص 78

والتمحيص، وبينوا أهميتها، ومبررات إنشائها، ويمكن بشيء من الإيجاز حصر أهم المبررات التي توصلوا إليها في النقاط التالية:

- تحقق المشروعات العربية المشتركة مصالح الأقطار العربية فيها عن طريق اشتراك رأس المال والعمل والموارد، كما تحقق عوائد مناسبة لكل من هذه العناصر، إضافة ذلك فإنها تحل إلى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعانيها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفرات القطرية والقومية والدولية [1].
- بإقامة المشروعات العربية المشتركة نستطيع المنافسة في الأسواق العربية والدولية، وتربية جيل جديد من الكفاءات البشرية، وتركيم رأس المال العربي في توسيع المشروعات، وتكميلها بل وإقامة مشروعات جديدة[2].
- كبر حجم المشروعات وضخامة تكاليفها تدعوا إلى توفير الاستثمارات لأكثر من طرف، كما أن إنتاجها الكبير يفرض توفير أسواق أكثر من بلد واحد لامتصاص منتجاتها وتصريفها [3].
- تساهم المشروعات المشتركة في توطين الأموال العربية في الوطن العربي بعيدا عن اهتزازات النقد في الأسواق الدولية[4].
- توسيع القاعدة الإنتاجية العربية التي تعتبر عنصرًا مهما لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والتخصص المتطرف في جانب الصادرات القائم على سلعة أو عدد محدود من السلع الأولية [5].

3. مراحل المشروعات العربية المشتركة :

حسب التقسيم التاريخي، مرت المشروعات العربية بثلاث مراحل أساسية هي:

1.3 المرحلة الأولى (1946-1973) :

يمكن إرجاع بدايتها إلى فترة ما بعد تأسيس جامعة الدول العربية، وتحديدًا إلى برتوكول الإسكندرية * وفي سنة 1946م وافق مجلس الجامعة المذكورة على تأسيس شركة عربية لاستغلال الأراضي الزراعية في فلسطين وشرائها، وكان الدافع وراء ذلك هو مواجهة المخطط الصهيوني للتغلغل الاقتصادي في فلسطين[1].

---

[1] سميح مسعود برقاوي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] محمد بن ناصر، **المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص138.

[4] سميح مسعود برقاوي، مرجع سبق ذكره، ص82.

[5] عبد الرحمن زكي إبراهيم، **السوق الإسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 54، افريل1993، ص133.

وتمثلت الخطوة التّالية في موافقة الجامعة العربية على إنشاء شركة البوتاس العربية بهدف استغلال أملاح البحر الميت بالأردن، وقد تم التّوقيع على عقد تأسيسها بين الأردن وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر والبنك العربي، وذلك بتاريخ 6 جوان 1956 وذلك لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة الكيان الصهيوني، كما يجدر ذكره أن في هذه المرحلة تم تنفيذ حوالي سبعة مشروعات حتى عام 1973[2].

2.3 المرحلة الثانية (1973-1990) :

لقد بات من الواضح من خلال المرحلة الأولى الضعف الذي عاشته تجربة المشروعات العربية المشتركة في بداية تطورها ونموها حيث لم نشهد أي نمو يذكر لها، لذا عقبتها مرحلة ثانية يمكن أن نطلق مرحلة الانتعاش، والنمو، والازدهار للمشروعات العربية المشتركة، وتشمل الفترة من (1973-1989) أي ما بعد حرب أكتوبر سنة 1973 وما قبل حرب الخليج الثانية مباشرة [3].

لقد عرفت فترة السبعينات بعد حرب أكتوبر 1973 بداية الظهور الحقيقي للمشروعات المشتركة في إطار المنظمات العربية بصورة فعالة، حيث أخذت مشروعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجد طريقها للتنفيذ الفعلي، كما تمكنت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من إقامة عدد من المشروعات في قطاع البترول والنقل البحري، وبناء وإصلاح السفن، والاستثمارات البترولية، والخدمات البترولية، إضافة إلى ذلك ظهور محاولات خارج إطار المنظمات العربية أسفرت عن إنشاء أعداد أخرى من المشروعات العربية والدولية[4].

و هكذا شهدت المشروعات العربية المشتركة في هذه المرحلة تطورات كثيرة، حيث خطت خطوات واسعة وبسرعة نحو النمو، وذلك بفضل زيادة ميل الدول العربية نحو خلق طراز مرن جديد من أدوات التنسيق والتعاون، إضافة إلى زيادة الموارد المالية النفطية الناتجة عن إجراءات تصحيح أسعار النفط في عام 1973، وخير دليل على نجاحها أن هذه الفترة عرفت إقامة المئات من المشاريع المشتركة[5].

* الموقع في 1944/10/07 من قبل رؤساء الوفود العربية للمؤتمر العربي العام، والذي اتفق على أساسه بإنشاء جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة آنذاك.

[1] محمد بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3] نفس المرجع، ص80.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص181.

[5] سميح مسعود برقاوي، مرجع سبق ذكره، ص104.

وفي عقد الثمانينيات سجلت مسيرة الشراكات الاقتصادية العربية تحولا نوعيا، وذلك بانعقاد أول مؤتمر عربي كرّس لمعالجة القضايا الاقتصادية، مما يعكس ارتفاع مستوى التعامل معها إلى مستوى القمة، بدلا من تركها للفنيين والخبراء، ويعكس هذا التحول الجديد ما يلي[1] :

- ارتباط الاقتصادي بالسياسي وتلاحم الأمن القومي بالإنماء الاقتصادي .
- اهتمام القيادات العربية السياسية بمبدأ الشراكات الاقتصادية ومبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم العمل العربي المشترك ضمن إستراتيجية تنموية .
- الانتقال من مرحلة التشتت إلى مرحلة التنسيق العربي .
- تبني مداخل جديدة للتكامل الاقتصادي تنطلق من مفهوم التنمية وما ينسجم وظروف الوطن العربي.
- وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية .

3.3 المرحلة الثالثة (1990 إلى الفترة الحالية):

والتي بدأت بعد حرب الخليج الثانية أوت 1990 أي بعد الغزو العراقي للكويت، والتي تميزت بالجمود تقريبا حيث يبدو أنه من تبعات هذه الحرب العزوف التام عن إقامة مشروعات عربية مشتركة، كما أوقفت التفكير في عمل مشترك أو حتى خطة مشتركة، بل وتركت المسألة مفتوحة للقطاع الخاص في إطار البحث عن فرص استثمار ومحاولة ترويجها، ويبدو ذلك واضحا من أعمال مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب، وقد بدأ التعاون العربي في مجال المشروعات العربية يعود، ففي عام 1996، اتخذت توصيات في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء ثلاث شركات عربية قابضة في مجال التسويق والتعبئة والتغليف والتأجير التمويلي[2].

4. تصنيف المشروعات العربية المشتركة:

يمكن تصنيف المشاريع العربية المشتركة وفقا للطريقة التي اتبعت في إنشائها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1.4 مشروعات أنشئت بمبادرة من جانب مؤسسات عربية حكومية مشتركة:

[1] محمد بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص128.

[2] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص80.

وتأخذ هذه المشروعات في العادة صيغة مشروعات عامة متعددة الأطراف كنتيجة لجهود المؤسسات التي تروج لها في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت هذه المؤسسات من أجلها، حيث تدور هذه الأهداف حول تحقيق تكامل اقتصادي على مستوى العالم العربي، أو بتطوير قطاع إنتاجي معين في اقتصاديات أقطار المعنية[1].

2.4 مشروعات أنشئت بمبادرة من جانب شركات الاستثمار:

ويأتي إنشاء المشروعات المشتركة من هذا النوع بمبادرة من الشركات المشتركة للاستثمار والتي تعمل كشركة قابضة في الدول المضيفة، وتتولى بدورها ترويج وتكوين مشروعات مشتركة في تلك الدول، وقد ثبت نجاح هذه الطريقة كوسيلة لترويج المشروعات المشتركة الخاصة.[2]

3.4 مشروعات مشتركة (أو ثنائية) أنشئت بمبادرة مستثمرين فرديين:

وتشمل هذه المجموعة المشروعات المشتركة الخاصة التي أنشئت على أساس تجاري خالص خارج أي إطار تنظيمي أو مؤسساتي مسبق، وعادة ما يأخذ زمام المبادرة في ترويج وتكوين هذه المشروعات المستثمر أو مجموعة من المستثمرين الفرديين [3].

5. معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة [4] :

من المفروض منهجيا أن يرتبط اختيار المشروعات العربية المشتركة بمسألة أولوية الأهداف المشتركة للدول العربية، وهذا يتطلب :

- وجود إستراتجية اقتصادية موحدة في إطار توفير متطلبات التنمية العربية القائمة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات.
- اعتماد خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك لوضع وتنفيذ مشروعات متكاملة، لتوفير إمكانية خلق التشابك بين الاقتصاديات العربية من أجل تعزيز المصالح المتبادلة بينها.

[1] محمود عبد الفضيل، **أموال النفط والمشروعات العربية المشتركة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1980، ص125.

[2] محمود عبد الفضيل، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص153

[3] نذير غانية، مرجع سبق ذكره ،ص 82.

[4] نفس المرجع، ص83.

وإذا ما أريد للمشروعات المشتركة القيام بمهامها في تدعيم الطاقة الإنتاجية العربية، وتوسيع السوق الإقليمية، وتدعيم السوق العربية المشتركة، فإنه لا بد لها من أن تتصف بالآتي :

- قيام الشركات العربية المشتركة بانتقاء المشروعات الواردة في خطط التنمية المقررة في الدول العربية، بما يؤدي إلى ترابط إنتاجها مع بعضها البعض في عدة أقطار عربية، وأن تنتقى المشروعات التي تلبي احتياجات الأقطار العربية؛
- أن يقوم التعاقد على إقامة المشروعات المشتركة في الدول العربية المعنية، مقترنا بمنح المزايا التي نص عليها قرار السوق العربية المشتركة.

وأخيرا، فإن تطوير دور المشروعات العربية المشتركة لتحقيق توسيع القاعدة الإنتاجية العربية، وترابط اقتصاديات الدول العربية فيما بينها، يقتضي التركيز على إقامة المشروعات التي يمكن أن تلبي احتياجات الأقطار العربية والسلع الأساسية، وفقا لأولويات احتياجات السوق العربية وإمكانات التصدير إلى الأسواق الدولية، مع الاهتمام بإقامة المشروعات العربية التي تصون الأمن الغذائي العربي والمشروعات الصناعية التي تعتمد على الخدمات المحلية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

يرتكز البحث العلمي على مجموعة من الخصائص ومن أهمها اعتماده على الجهود المبذولة من طرف الباحثين الآخرين غرضنا في ذلك محاولة إرساء تراكمية معرفية على اعتبار أنه لا يوجد أي بحث علمي ينطلق من الصفر، بل نتبنى هذه الدراسات كقاعدة انطلاق لبحثنا، وترشدنا أيضا إلى تلك المحطات المغيبة في تلك الدراسات التي يمكن أن ننشد فيها إضافة علمية تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، ووفقا للمنهجية المعتمدة خصصنا هذا المبحث بدراسة وتمحيص كل ما استطعنا جمعه من تلك الدراسات الميدانية التي عالجت نفس إشكالية بحثنا أو ما شابها لنبرز أهم ما كانت تهدف إليه من جهة وحوصلة النتائج التي توصلت إليها من جهة ثانية، ثم إبراز نقاط التقاطع والاختلاف والإضافة العلمية التي نسعى لتحقيقها من خلال هذا العمل.

أولا: الدراسات السابقة :

1.دراسة بوبكر كحلة ونوال بن عمارة (2016)[1] :ورقة بحثية تحت عنوان الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية، حيث كانت دراسة قياسية على كل من العمليات الإحصائية وانحصرت مدة الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2009، حيث قسم الباحثان دراستهما إلى مجموعة من

[1] بوبكر كحلة، نوال بن عمارة، **الفوارق الإقليمية و عمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016.

الدول العربية والتي بدورها قسمت إلى ثلاثة مجموعات، الأولى مجموعة دول الاتحاد المغاربي والمجموعة الثانية دول الخليج والثالثة الدول العربية غير مصدرة للبترول.

تهدف هاته الدراسة إلى التركيز على التكامل الاقتصادي العربي من حيث مفهومه ودوافعه وأهدافه وما يمكن لهذا التكامل أن يحققه للاقتصاد العربي بما يعانيه من مشاكل التخلف، والتبعية، وما يجنيه الإنسان العربي من هذا التكامل.

وللوصول إلى هذا الهدف الكبير فلا بد من توفير مقومات، هذه المقومات ضرورية في بناء أي نوع من أنواع التكامل المراد بلوغه، حيث تطرقا بشيء من الإيجاز، إلى مدى توفير هذه الشروط في الاقتصاد العربي، كما تطرقا إلى مشاكل إقامة التكامل والصعوبات التي تحول دونها.

وقد توصل الباحثان إلى أن تحقيق التنمية العربية ينبغي أن يقوم على مرتكزات تستند إلى الجانب القومي، أي أن التنمية الوطنية تبقى محدودة الجوانب والآفاق بحكم الإمكانات المتاحة المحدودة لأي قطر من الأقطار العربية، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية المعاصرة وفي مقدمتها الثورة العلمية التكنولوجية المتسارعة، والتي فرضت حجوم اقتصادية عملاقة للمشروعات تصل رؤوس أموال البعض منها ما يتجاوز الدخول القومية لدول معينة، هذا إضافة إلى التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفرض وجودها في ساحة الصراع والتنافس الاقتصادي، وبالذات التكنولوجي، وهذا ما يجعل التنمية العربية في إطار تكاملي هي الوسيلة الوحيدة لنقل الاقتصاد العربي من حالة التخلف والتجزئة والتبعية والضعف إلى حالة التطور والتقدم والوحدة والاستقلال والقوة في مجالاتها المتعددة الاقتصادية والسياسية وغيرها.

2.دراسة ريما خلف (2014) :[1] تقرير تحت عنوان التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية مقدم من طرف مجلس من الاستشاريين ضم نخبة من المفكرين العرب بمبادرة وتوجيه من طرف الدكتورة **ريما خلف**★ وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة الأمينة التنفيذية للأسكوا .

تقرير يطرح بديلا للخروج من هذا الواقع الحالي، فالتكامل العربي في منظور هذا التقرير هو هدف ووسيلة، هو هدف كونه سكن، أملا وحلما، وجدان 350 مليون إنسان يميزهم تراث تاريخي وثقافي وروحي مشترك، وتجمعهم اللغة الواحدة، وتقارب الجغرافيا والتجاور في المكان، فالثروات أيقظت شهوة الطامعين، ففرضت عليهم تحديات فريدة حري بها أن توحد في أذهانهم الخصم والمصير .

[1] ريما خلف، **التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية**، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة، فيفري 2014، ص ص33-53.

★ريما خلف ولدت بالأردن عام 1953، اقتصادية وسياسية أردنية، حاصلة على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت، كما حصلت على الماجستير والدكتوراه في علم الأنظمة من جامعة بورتلند الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية،شغلت حتى آذار/مارس 2017 منصب الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"الإسكوا"في بيروت.

والتكامل هو وسيلة وربما الوسيلة الأهم لتحقيق نهضة إنسانية تعم العالم العربي، يشارك في صنعها جميع أبنائها أيا يكن عرقهم أو دينهم أو جنسهم، مواطنين أحرار، متساوين في القيمة الإنسانية، يملكون وسائل الإبداع والعمل والأخلاق يقتحمون بها تخوم المعرفة، ويبنون مجتمعات تنعم بالرفاه الإنساني بأبعاده المادية والمعنوية .

ويرى فريق التقرير أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه النهضة، هو امتلاك مقوماتها، من إدارة مستقلة، وعلم مبدع، وقدرة فعلية لا وهمية وحياة دائمة التجديد والتجدد، فلا سبيل لامتلاك هذه المقومات إلا في تكامل عربي فعال تصبح بها الأمة قادرة على إستناف دورها التاريخي في الحضارة الإنسانية .

ومن ضمن النتائج التي توصل إليها هذا التقرير هي أن جهود العمل العربي المشترك الرسمية لم تتمكن حتى الآن من تحقيق نهضة اقتصادية شاملة في البلدان العربية ومازال التبادل الاقتصادي بين هذه البلدان ضعيفا مقارنة بما هو عليه في معظم التجمعات الإقليمية الأخرى في العالم .

لقد أضاعت الدول العربية فرصا كبيرة، كان سيتيحها لها التكامل الاقتصادي المنشئ لسوق إقليمية قوامها أكثر من 350 مليون نسمة سوف تعزز عمليات التصنيع المشترك الأمر الذي يزود المنطقة بقدرة هائلة على جذب الاستثمار العربي والأجنبي المباشر، ومن المنافع التي كان يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي العربي تطوير سلاسل الإنتاج الإقليمية، والاستفادة من الميزات التنافسية الجزئية للبلدان العربية، وتطوير قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية وتشجيع الاستثمارات البينية من خلال تسهيل تنقل عناصر الإنتاج من رأس مال وقوى عاملة.

3.دراسة حربي عريقات وعبد العزيز صايمة (2014)[1]: تحت عنوان التكامل الاقتصادي والمالي للدول العربية، الحاضر والمستقبل، هدفت الدراسة إلى التعرف على التجربة السابقة للتكامل الاقتصادي العربي والتجارب الدولية لاستخلاص النتائج من كليهما والتخلص التدريجي من العقبات التي تواجه عملية التكامل الاقتصادي العربي

وأيضا التعرف على التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية في القرن الحادي والعشرين وتصور آفاق أمة عربية قوية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

و ذلك بإتباع منهجا علميا في وصف وتحليل ونقد التكامل الاقتصادي العربي منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945 فضلا عن تجارب عالمية أخرى للاستفادة منها وأهم التحديات والآفاق المستقبلية لبناء اقتصاد عربي قوي الذي يعتمد على المصادر العربية و الأجنبية المتاحة.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

[1]Harbi Arikat , & Abdul Aziz Saymeh, **Economic and financial Integration of Arab Countries Presence and Prospective,** European Journal of Business and Social Sciences, Volume 03, Issue 01, April 2014.
http://www.ejbss.com. (20-02-2018)

* الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (The General Agreement on Trade in Service) : هي اتفاقية لمنظمة التجارة العالمية ، سرى مفعولها في يناير 1995 كنتيجة لمحادثات جولة أوروغواي، عقدت المعاهدة لبسط النظام التجاري متعدد الأطراف في قطاع الخدمات، بنفس الطريقة التي يقوم بها نظام الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة (جات) .

• إنشاء اتفاقية تكامل إقليمية عربية طويلة المدى تشمل الاستثمار في الخدمات تتفق مع GATS* وحرية حركة رأس المال وتنقل العمال وتأسيس المشاريع الحرة والاستثمار الحر.

• يجب على الدول العربية الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الدولية، وأن تقوم باستثمارات ضخمة مع القطاع الخاص مما يؤدي إلى شبكة عربية متكاملة من النقل والاتصالات .

• تشجيع الدول العربية على الدخول في عصر التكنولوجيا العالية من أجل مواكبة هذا التطور للدول المتقدمة.

• زيادة مشاركة القطاع الخاص في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك من خلال زيادة حجم الاستثمارات العربية المشتركة عبر القطاعيين العام والخاص.

• إنشاء شبكة معلومات عربية مشتركة لتسهيل تدفق السلع والخدمات وفتح جميع الحدود العربية لحركة العمالة ورأس المال العرب بعيدا عن الحساسية السياسية والحد من الاعتماد على العمالة غير العربية.

• إجراء دراسات علمية وواقعية ذات صلة بحل مشاكل البطالة والفقر والتضخم والديون الخارجية وغيرها من المشاكل عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد العربية المتاحة بين الدول العربية.

4.دراسة كمال مقروس(2013)[1] : تحت عنوان دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، تكمن الإشكالية التي تحاول هاته الدراسة معالجتها: كيف يمكن أن تساهم المشروعات المشتركة في تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي ؟ وهل يمكن محاكاة التجربة الأوروبية في تحقيق هذا التكامل؟

حيث هدفت هاته الدراسة إلى :

• تناول أسس التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي والعوامل والأدوات المساهمة في تفعيله.

• تحديد التحديات والصعوبات التي قد تواجه مسار أي تكامل إقليمي، لما قد تحدثه من عرقلة تدفقات عوامل الإنتاج وحركة المبادلات التجارية داخل المنطقة المعنية بالتكامل.

• إبراز أهمية التكامل الاقتصادي للتقليل من الآثار السلبية للعولمة، وضرورة الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي.

• إبراز وقع المشروعات المشتركة على الاقتصاديات المغاربية، وذلك بالتطرق إلى مختلف المجالات التي يمكن أن تتجسد فيه.

[1] كمال مقروس، مرجع سبق ذكره.

• تشخيص واقع المشروعات المشتركة المغاربية الحالية، من أجل تحديد العناصر المعوقة لعملها والحكم على مقدرتها في خلق تنسيق فيما بينها .

قامت هاته الدراسة بمقارنة التكامل الاقتصادي بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية وذلك باعتماد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع هاته الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي :

• يعتبر التكامل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يمكن من خلاله تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة فيه، ويساهم في زيادة حركة المبادلات البينية، إلى جانب تعبئة الموارد المتاحة واستغلالها.

• يعتبر التكامل الاقتصادي للمغرب العربي ضرورة ملحة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات حيث أصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة، وأن عدم إقامة التكامل بين الدول المغاربية سيزيد من ضعفها اقتصاديا وتجاريا وتتحول إلى سوق كبرى مستهلكة لمنتجات كبريات التكتلات الإقليمية والعالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، بحكم قربه الجغرافي للمنطقة وللروابط التاريخية.

• تزخر منطقة المغرب العربي بثروات كبيرة ومقومات يندر أن تجتمع في تكتل أخر، يمكن أن تخرج شعوب المنطقة من حالة العجز والضعف الذي تعانيه اقتصادياتها، وهذا في حالة قيام مشروعات مشتركة تستغل تلك المقومات وتستفيد من المنافع والوفرات.

• يعتبر مدخل المشروعات المشتركة أكثر ملائمة لبلدان المغرب العربي، وذلك لكونه لا تمس ابتداءا إلا جزءا من النشاط الاقتصادي، لذلك فإنها أقل عرضة للخلافات بشأنها.

5.دراسة برنارد هويكمان وخالد سقاط (2010) [1]:تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي : الروابط المفقودة، تظهر هذه الدراسة الأدبيات الحالية حول التكامل الاقتصادي العربي وتدرس الأهداف والتقدم المحرز وبعض السياسات الرئيسية التي تعزز تقسيم الأسواق العربية.

وافقت جميع الدول العربية تقريبا على العديد من العقود لتقليل الحواجز التجارية على أساس متميز، ومعظم هذه البلدان لم تحقق الكثير من النتائج الاقتصادية ،وكان التقدم المحرز في تحقيق تلك الاتفاقات بطيئا جدا ولم يكن التقدم سريعا جدا كما كان متوقعا بسبب العديد من الصعوبات والمضاربات المشتركة.

وقد خلصت هاته الدراسة إلى:

• استغرق التكامل الاقتصادي العربي أكثر من عقدين من الزمن لكي يتفق الأعضاء على تعرفة جمركية خارجية مشتركة، وهو الشرط الضروري الأدنى لتحقيق هدف الاتحاد الجمركي.

[1] Bernard Hoekman ,&Sekkat Khalid, **Arab Economic Integration :The missing links, Journal of the World Trade ,** April 2010 . https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5842 (22/02/2018)

• إن تقسيم الأسواق العربية يؤكد أن هناك اهتماما كبيرا من قبل المحللين وصانعي السياسات بشأن التجارة في السلع وأن احتمالات توسيع نطاق التكامل في الأسواق الأخرى من المرجح أن تكون أعلى.

• لعبت التأثيرات السياسية دورا رئيسيا في منع البلدان العربية من الحصول على إمكانية التجارة داخل المنطقة، ونتيجة للنزاعات السياسية والمؤسسات الهشة التي تحكم عملية التكامل، استمر التكامل الاقتصادي العربي وظل غير مؤكد لإحياء التكامل الاقتصادي العربي من منظور جديد.

• إن الاقتصاد السياسي الحالي في المنطقة العربية، وخاصة بعد عام 2011، قد زاد من تعقيد البيئة السياسية التي تلعب فيها الحكومات دورا أكبر في التأثير على طبيعة العلاقات بين البلدان.

• هناك حاجة إلى أساسيات دقيقة لتحسين التكامل التجاري العربي، وهي تشمل تغيير النظام المؤسسي الذي يحكم التكامل الاقتصادي العربي، وإدخال تعديلات محلية، وتطوير طبيعة هذا التكامل.

• ينبغي أن تشمل مجالات الاهتمام الجديدة تحسين التجارة في الخدمات،والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزيز نظام قواعد المنشأ وزيادة التعاون في مشاريع البنية التحتية المشتركة.

• لتعزيز التجارة الإقليمية للبضائع، هناك حاجة إلى تنظير التجارة في سياق جديد يستند أساسا إلى الزيادة الفعالة في قواعد المنشأ حيث يتم إعطاء المزيد من التشجيع للمصدرين العرب للمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية، ويمكن لسلاسل القيمة الإقليمية أن تكون جزءا لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية لتساعد على زيادة الاستثمار والتجارة في المنطقة العربية.

• إن تنفيذ اتفاقيات التجارة الإقليمية العربية هو شرط أساسي لتحديد وتصميم السياسات والآليات المؤسسية لتسخير جهود التكامل الإقليمي لتعزيز الرخاء الاقتصادي الأكبر في المنطقة ككل.

6.دراسة مراد علة (2010)[1] : والموسومة بـ واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، تمحورت هاته الدراسة لتعالج واقع التكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية وذلك من خلال التطرق لمحاور ثلاثة وهي التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات، ثم آفاق التكامل الاقتصادي العربي ومحاولات الاندماج وأخيرا الاندماج الاقتصادي العربي عبر الإنماء المشترك مع اقتصاديات الدول.

وخلصت الدراسة لبعض النتائج التالية:

• على الأقطار العربية جمع كيانها الصغيرة والمنتشرة بكيان واحد ذي وزن يمكن من تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك.

[1] مراد علة، **واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الإقليمية و الدولية**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،العدد 10، جامعة غرداية، 2010 .

• دعم التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى ويعتبر تفعيل وإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية خطوة حاسمة على هذا الطريق والانضمام إليها هو رد أكيد على التحديات الخارجية.

• إن بناء علاقات شراكة عربية متكاملة يحتاج إلى إقامة علاقة اقتصادية واسعة، والابتعاد عن الخلافات السياسية السائدة والعمل على وحدة المصالح الاقتصادية وكذلك استرجاع وجذب الأموال، واستقطاب الثروات العربية المستثمرة في الخارج إلى الدول العربية من أجل استثمارها وزيادة قيمة التجارة العربية البينية.

7.دراسة نذير غنية (2009)[1] :والموسومة بـ: دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة قطاع الصناعة، حيث تبلورت إشكالية البحث حول ما مدى فاعلية المشروعات العربية المشتركة أن تكون داعمة لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي

تطرقت هاته الدراسة لإلقاء الضوء على تجربة المشروعات العربية المشتركة خاصة الصناعية منها خلال الفترة الممتدة من أربعينيات القرن الماضي إلى غاية 2008 وذلك باعتماد المنهج التاريخي لعرض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والمراحل التي مرت بها المشروعات العربية المشتركة ،والمنهج الوصفي لتجميع البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها.

حيث كان يهدف الباحث في دراسته إلى:

• تسليط الضوء على الأساس النظري لظاهرة التكامل الاقتصادي بمختلف جوانبها، إضافة إلى التطرق لأهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية في مسيرتها التكاملية.

• إبراز الخصائص والإمكانيات الاقتصادية المتاحة للأقطار العربية المتاحة.

• تحليل مسار التكامل الاقتصادي العربي، وأهم مداخله.

• تقييم التجربة التكاملية للأقطار العربية، وإبراز نقاط القوة، والضعف فيها.

• استشراف مستقبل المشروعات العربية المشتركة، سواء على المستوى الكلي، أو على المستوى القطاعي.

من النتائج التي استخلصتها هذه الدراسة نجد:

• يزخر الوطن العربي من سلطنة عمان شرقا إلى المملكة المغربية غربا بثروات كبيرة تمكن شعوب هذه البلدان من الخروج من حالة العجز، وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة، وهذا حالة قيام مشروعات عربية مشتركة تستغل تلك الوفرات.

[1] نذير غانية، مرجع سبق ذكره.

• اتبعت الأقطار العربية عدة مداخل لبلوغ الدرجة العالية من التكامل الاقتصادي، كان أولها مدخل تحرير التجارة، ثم تشجيع انتقال رؤوس الأموال، وأعقبتها بمدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة بين البلدان العربية، وأخيرا المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

• هناك العديد من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي حالت دون الوصول بمحاولات الأقطار العربية إلى حالة من التكتل الاقتصادي العربي.

• ساهمت المشروعات العربية المشتركة في تطوير الإنتاج العربي في المجالات التي تعمل في إطارها، كما قامت بتوظيف استثماراتها في إنشاء مشروعات، والإسهام في شركات قطرية في عدد من البلاد العربية، كما حققت العديد من الآثار الإيجابية.

• إن أغلب رؤوس أموال المشروعات تقتصر على مساهمات حكومية، أو جهات وهيئات ترشحها الحكومات العربية، أي أن القطاع الخاص لم يكن له الدور الرئيس في هذه المشروعات.

• عدم وجود آلية عربية مشتركة لاختيار قطاعات اقتصادية حيوية ذات أولوية، وإخضاعها للتنسيق المشترك وجذب الاستثمار العام والخاص إليها.

• إن المشروعات القائمة حاليا في الوطن العربي لا تزال من الناحية العددية والرأسمالية دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع الإمكانيات المالية والطبيعية والبشرية المتاحة في الوطن العربي.

8.دراسة سعيد بوشول (2009)[1] : والمعنونة بـ:واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه حيث تبلورت إشكالية البحث حول ماهو واقع وآفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية ؟.

استعرضت هاته الدراسة تجربة التكامل الاقتصادي الخليجي بإتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد أساسا على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة والبحث فيها وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

وكانت تهدف هاته الدراسة إلى:

• محاولة رصد المبررات والدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي.

• محاولة الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكامل لدول الخليج العربية.

• محاولة الوقوف على الصعاب، والتحديات التي وقفت في وجه تطور هذه التجربة.

• محاولة التعرف على مدى جاهزية دول المجلس لإنشاء منطقة العملة الموحدة.

حيث استخلصت الدراسة إلى بعض النتائج التالية:

[1] السعيد بوشول، مرجع سبق ذكره.

• يختلف التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فأصبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء وحلا لمشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا الاختلاف أساسا إلى التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية.

• تختلف مبررات التكامل الإقليمي بين الدول الصناعية والدول النامية، فبينما نجد أن تحرير التجارة بين الدول الأوروبية وبالتالي زيادة الإنتاج كان سببًا رئيسيًا في قيام السوق الأوروبية، وهو يعني فتح الأسواق وزيادة التبادل لمواكبة التطور الهائل للصناعة، أما في الدول النامية فإننا نجد أن مبررات التكتلات الإقليمية هو انعكاس للأوضاع السلبية التي مرت بها هذه الدول ومن ناحية أخرى ساهم تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة للمواد الأولية وارتفاعها بالنسبة للسلع الصناعية فيخلق الحاجة لإيجاد تكتلات بين الدول النامية المصدر الرئيسي للمواد الأولية بهدف تحسين موقفها التفاوضي وإيجاد صيغة تمكنها من الاستفادة من الزيادة في التجارة الدولية، والسيطرة على موادها الأولية وتسخيرها لتطوير هياكلها الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية.

• إن دول مجلس التعاون لا تريد إقامة منظمة خليجية منفصلة عن منطقة انتمائها القومي وجامعة الدول العربية، وأكدت على أنها مكملة لأهدافها المنسجمة مع ميثاقها، ومتكاملة مع فلسفتها.

• تأخذ التجمعات الاقتصادية بين الدول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي حيث تبدأ عادة بإنشاء منطقة حرة للتجارة تليها مراحل إنشاء الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة بما في ذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج ثم تأتي المرحلة النهائية وهي الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي.

• يمكن اعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي هي أحد أهم تجارب التكامل والتنظيم الدولي، فهي تمتاز عن التجارب الوحدوية العربية السابقة بأنها " أكثر واقعية."

• إن توجه دول الخليج إلى تدعيم المجلس وتقوية بنيانه، إنما يمثل استجابة مرنة لطبيعة العصر الذي لا مكان فيه للكيانات الصغيرة المتفرقة.

• يعتبر قيام المجلس أحد المكاسب والإنجازات الإيجابية للعمل الخليجي المشترك، في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملا له لا متعارضا معه.

9.دراسة جوزي جميلة (2008)[1]:جاءت هاته الدراسة بعنوان التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، وقد هدفت إلى محاولة التطرق إلى مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي من شقيها الاجتماعي، السياسي

[1] جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 .

والاقتصادي كذلك إلى المسار التاريخي للتكامل الاقتصادي العربي حيث إن سجل الدول العربية حافل بالعديد من صيغ التعاون والتكامل وخاصة في الجانب الاقتصادي ونذكر منها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ومشروع الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ثم إلى تحديات التكامل الاقتصادي العربي وأخيرا إلى آفاق التكامل الاقتصادي العربي .

خلصت نتائج الدراسة إلى :

• استغلت الدول المتقدمة فرصة عدم نجاح العديد من تجارب التكامل الاقتصادي العربي وعدم علاج وتذليل تلك المشاكل التي حالت دون تحقيقه، بحث الدول العربية على البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، وفي تحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي العربي، بتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة الأمريكية قدمت مشروع السوق الشرق الأوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشراكة الأوروعربية كبديل آخر.

• رغم التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن هذه الدول أدركت ولو كان ذلك متأخرا ضرورة التكامل، ويتجلى ذلك من خلال السعي إلى إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد محاولة جريئة لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثرة.

10.دراسة حامد عبيد حداد (2006)[1]: تحت عنوان تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، تسلط الدراسة الضوء على أهمية التكامل الاقتصادي العربي وإلى تجربة مجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي مع رؤية مستقبلية لمسيرة هذا التكامل.

حيث تطرقت الدراسة إلى محاولة دول مجلس التعاون الخليجي بأن تخطوا خطوات واعدة باتجاه التكامل الاقتصادي رغم المعوقات والمشاكل الكثيرة التي واجهتها وأن ترسم مستقبلها من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تمثل أفضل برامج صادقت على معظم بنوده جميع الدول الأعضاء في المجلس، هذه الاتفاقية التي حاولت بموادها الثمان والعشرون أن تغطي معظم جوانب ومراحل التكامل الاقتصادي .

وقد خلصت هاته الدراسة إلى النتائج التالية:

• تطوير اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة لأنهما يعدان من العلامات البارزة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

• التوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة لأنها صيغة فاعلة من صيغ التكامل الاقتصادي العربي.

[1] حامد عبيد حداد، **تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليلية و رؤية مستقبلية**، قسم الدراسات الأسيوية، مركز الدراسات الدولية، العددان 31و 32، جامعة بغداد، 2006 .

• لابد من وجود حد أدنى من التنسيق بين الخطط والبرامج الاقتصادية العربية لأنها تعد نقطة الانطلاق الصحيحة للتكامل الاقتصادي العربي.

• ضرورة إعادة تنظيم أجهزة التكامل الاقتصادي العربي بما يجعلها بعيدة عن التداخل والازدواجية في اختصاصات وأعمال مؤسساتها.

• إن عدم فهم العلاقات والارتباطات التي تقوم بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية التي تحكم عملية التكامل الاقتصادي هي من أهم عوامل فشل العرب في تحقيق أهدافهم في تنمية علاقات التعاون، التكامل والاندماج.

11.دراسة روزيتا محمد أمين، زرينة حامد ونورما محمد سعد (2005)[1]: الموسومة بـ التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، حيث تحقق هذه الدراسة في مدى التكامل الاقتصادي بين خمسة من أعضاء جامعة الدول العربية وهي مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا من خلال اختبار تجريبي لطبيعة الأنشطة التجارية البينية داخل المجموعة، وتضمنت الدراسة خمسة من الشركاء التجاريين الرئيسيين، وهم فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

استخدمت هذه الدراسة نموذج الجاذبية على المؤشرات الفعلية والمحتملة مع القيام بمراقبة وفحص التقديرات السنوية للفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 2002.

و يصف النموذج المستخدم في هذه الدراسة العلاقة المعتادة بين التجارة الثنائية والناتج المحلي الإجمالي والسكان والمسافة بين البلدان وقد تم صياغة وتقدير أربعة نماذج للجاذبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لمجموعة عشر دول من 1991 إلى 1996.

وخلصت هاته الدراسة إلى:

• عدم نجاعة التجمع الاقتصادي لجامعة الدول العربية في خلق التجارة، دليلا على فشل تدابير التكامل حيث اقترح الباحثون إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية وتوفير بنية تحتية أفضل لزيادة الأنشطة التجارية البينية بين أعضاء جامعة الدول العربية.

• وجود علاقة إيجابية بين الدخل والتجارة وعلاقة سلبية بين المسافة والتجارة.

• يجب على الدول الأعضاء توفير بنية تحتية أفضل لأن هذا الأمر مهم ليس فقط بالنسبة للتجارة البينية، وإنما أيضا للشركات متعددة الجنسيات لإقامة عملياتها، ويتعين على القطاع الخاص أن يحل محل الإدارة الحالية للبنية

[1]Ruzita Mohd.Amin, Zarinah Hamid , & Norma MdSaad, **Economic Integration among the members of the league of arab states :An Empirical Evidence**, Journal of Economic Cooperation , Volume 26, March 2005 . http://www.sesrtcic.org/files/article/87. (20-02-2018)

الأساسية للنقل والاتصالات عن طريق الاحتكارات العامة في كثير من الدول الأعضاء من أجل إقامة نظام أفضل للاتصالات وأكثر كفاءة.

• أن يكون مستقبل جامعة الدول العربية منصبا على التعاون الاقتصادي، حيث إن الإصلاح القائم على التكامل الاقتصادي سيمكن جامعة الدول العربية من استعادة نفوذها في السياسة الدولية والشرق الأوسط.

12.دراسة برنارد هوكمان وأحمد قلال (2002)[1] : التي جاءت تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول، أستهل الحديث في هاته الدراسة بأن التكامل الاقتصادي العربي مدرج على جدول أعمال العرب والسياسيين والمثقفين والجمهور عموما لمدة 50 عاما، حيث أنها أدرجت مجموعة من محاولات التكامل خلال هاته الحقبة.

كانت الجامعة العربية التي أنشأت في عام 1945 عبارة عن نقطة اتصال وتوفير الإمكانيات لهذا المشروع، حيث تمثل القوة الدافعة في اعتقاد الكثيرين، بتشكيل اقتصاد عربي متحد وكتلة واحدة من شأنه أن يعزز قوة المنطقة واستقطاب العالم وتحسين ظروف الحياة.

بعد خمسون عاما مشروع التكامل الاقتصادي العربي لا يزال بعيد المنال، وهذا يتناقض مع تجربة التكامل الأوروبي والتي بدأت في نفس وقت المشروع العربي.

إن اختلاف النتائج بين التجربتين يثير مجموعة من الأسئلة والتي تم تناولها في هاته الدراسة :

هل كانت المكاسب الاقتصادية المتوقعة من التكامل الاقتصادي العربي محدودة جدا بحيث تحول دون اتخاذ إجراءات ملموسة ومنهجية نحو التكامل؟، هل هو غياب الحوافز السياسية؟، وهل تفتقر المنطقة إلى الآليات المؤسسية لتنفيذ المشروع؟، هل كانت معارضة من جماعات المصالح داخل البلدان التي حالت دون إحراز تقدم حقيقي حتى الآن؟

في المستقبل، هل هناك أي دروس يمكن استخلاصها من تجربة الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، أم أن تجربتيهما تختلفان تماما عن أن التقدم في جبهة التكامل الاقتصادي العربي يتطلب مسارها الفريد؟

وتهدف هاته الدراسة إلى تقديم تفسير النتائج الجهود السابقة في مجال التكامل، وتقدير المنافع المتوقعة في حال تنفيذ التكامل، والدروس الممكنة من تجربة الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية.

وخلصت إلى أن:

أهم خطوة أولى على طريق التكامل الاقتصادي العربي هي الاعتراف بالحقيقة الصارخة أن المشروع، بعد 50 عاما، لا يزال أملا أكثر مما هو واقع، وبغض النظر عن مدى جدية الجهود السابقة، فإنها لم تعمل بفعالية.

[1]Bernard Hoekman ,& Ahmed Galal, **Arab Economic Integration between Hope and Reality.** The Egyptian Center for Economic Studies , November 2012, PP 1-4.
http://www.eces.org.eg/Publication.aspx?Id=160&Type=9 (15-02-2018)

وبناءا على ذلك، لا بد من الاختيار بين ثلاثة خيارات واسعة:

إما التخلي عن مشروع التكامل الاقتصادي العربي بالكامل، أو استمرار العمل كالمعتاد على أساس تحرير التجارة الإقليمية، أو أخذ قفزة إلى الأمام من خلال الاستفادة من الخبرة حتى الآن.

فالتخلي عن مشروع التكامل الاقتصادي العربي يعني تماما التخلي عن مكاسب كبيرة محتملة في ا لمنطقة.

والخيار الثاني غير كامل إلى حد بعيد، حيث أن تحرير التجارة قد واجه مقاومة قوية في الماضي، ومن غير المحتمل أن يكون تحرير التجارة الإقليمية مفيدا جدا.

والخيار الأكثر قابلية للاستمرارية هو الاستفادة من الدروس المستخلصة من الخبرة في إعداد بديل، يكون أكثر طموحا إلى الاندماج في المستقبل، ويكون له فوائد اقتصادية واضحة.

ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث و الدراسات السابقة

إن ما لمسناه ونحن نتصفح الدراسات التي اطلعنا عليها قبل أن نلخصها ونناقش نتائجها فكانت كل واحدة منها إضافة علمية إلى حقل التكامل الاقتصادي العربي، وكانت الغاية المنشودة من هذه الدراسة هو تقديم مساهمة إضافية في أحد المجالات التي غيبت في الدراسات السابقة التي تخص هذا الحقل .

إن الرابط الأساس بين اشكاليتنا البحثية والدراسات السابقة يتمثل في معرفة واقع ومسيرة وتجربة التكامل الاقتصادي العربي، وما سنحاول التركيز عليه في دراستنا هو واقع المشروعات الأجنبية والعربية الواردة إلى الدول العربية وماهي حصة المشاريع العربية المشتركة من جملة المشاريع الأجنبية.

لقد ركزت بعض الدراسات السابقة على قطاع معين كالصناعة مثلا (دراسة نذير غنية)أو على مجموعة من الدول كدول مجلس التعاون الخليجي مثلا (دراسة سعيد بوشول وحامد عبيد) والاتحاد المغاربي مثلا (دراسة كمال مقروس).

جل الدراسات الأجنبية كانت عبارة عن دراسات مسحية تحليلية لواقع التكامل الاقتصادي العربي والآفاق المرجوة والحلم المنشود، كان يغلب عليها المنهج الأدبي باستثناء دراسة روزيتا محمد أمين فقد تطرقت إلى التجارة البينية بين الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية باستخدامها لنموذج الجاذبية .

تشابهت دراستنا مع الدراسات السابقة في اختيار المنهج المتبع وهو المزج بين المنهجين التاريخي والوصفي الذي يتلائم مع طبيعة الموضوع، أما ما يخص الحقبة الزمنية فكانت دراستنا حديثة إلى غاية 2016 نظرا لما تشهده الدول العربية حتى هاته الحقبة من تغيرات وانشقاقات كان لها اثر مباشر على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل نجد أن الدول العربية سباقة لإقامة التكامل فيما بينها، معتمدة على مجموعة من الإمكانيات المادية والاقتصادية والطاقات البشرية التي تتوفر عليها، فقامت بعقد سلسلة من الاتفاقيات داخل نطاق الجامعة العربية، استهلتها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ثم اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وصولا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة، إلى أن جاءت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، إلا أن كل هذه المحاولات قد اصطدمت بمعوقات منها السياسية والاجتماعية، الاقتصادية والقانونية، وانتكاسات حالت دون الوصول إلى الوحدة العربية، وبات من الضروري جدا على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي من خلال تعزيز مداخل التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تحرير التجارة وتشجيع انتقال رؤوس الأموال والمشاريع العربية المشتركة، وعليه سيتم التطرق في الفصل الثاني إلى الدور التكاملي للمشاريع العربية المشتركة.

الفصل الثاني

المشاريع العربية المشتركة كأداة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

تعد المشروعات العربية المشتركة من بين الوسائل التي يمكن أن يتحقق عن طريقها التكامل الاقتصادي العربي، وهو السبيل لنهضة عربية شاملة، تحرر الشعوب العربية من العبودية والتبعية للبلد الأجنبي، إلا أن هذا الحلم العربي يبقى عصيب المنال نظرا إلى المعوقات الخارجية والداخلية التي تواجه طريقه.

حاولنا في هذا الفصل، تحليل وتقييم واقع المشروعات العربية المشتركة والمشروعات الأجنبية في المبحث الأول والثاني، ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى آثارها التكاملية وتحديد مواطن الاختناق والمعوقات التي حدت من تقدم ملموس في مسار التعاون على ارض الواقع، بهدف اقتراح السياسات والآليات الكفيلة بتصويب وتطوير ذلك المسار.

المبحث الأول : واقع المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية :

تسعى الأقطار العربية، إلى تمويل استراتيجيات التنمية العربية الحديثة من خلال استقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، فهي تساهم في التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات، وتفادي اللجوء إلى الديون الخارجية، وجلب التكنولوجيا، بالإضافة إلى زيادة التشغيل.

أولا :تطور حجم المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية :

مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية سنة 2016 ما نسبته 1.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار، و4.8% من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار، وقد ارتفعت حصة الدول العربية من التدفقات العالمية بشكل كبير من 0.4% عام 2000 إلى 6.6% عام 2009 وهو أعلى مستوى لها، ثم تراجعت مرة أخرى إلى 1.4% عام 2015 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين 2000 و2016 نحو 3.2%[1]، كما شهد عام 2016 إنشاء 773 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بزيادة طفيفة عن 2015، وتخص تلك المشروعات 616 شركة ،وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بنحو 94 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات ما يزيد عن 115 ألف منصب شغل[2]، تاريخيا ارتفع عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 460 مشروعا عام 2003 إلى 132 مشروعا عام 2008، ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية *اعتبارا من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى إلى 769 مشروعا عام 2015، ليصل إلى 773 مشروعا بنسبة 4.3% إلى العالم سنة 2016[3].

الشكل رقم (01/02) حصة الدول العربية من مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (2000-2016)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص15

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص15.

[2] نفس المرجع، ص17.

[*] في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية، و التي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، ابتدأت بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى باقي دول العالم لتشمل الدول الأوربية والآسيوية والدول الخليجية وكذا الدول النامية، التي يرتبط اقتصادها مباشرة مع الاقتصاد الأمريكي.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص17.

ثانيا :التوزيع الجغرافي للمشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية

خلال الفترة ما بين عامي (2003-2016) قدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 9700 شركة بنسبة تزيد على 8.5% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدر عددها بأكثر من 81.65 ألف شركة، وقد أسهمت هذه الأخيرة في توفير ما يقارب 2 مليون وظيفة خلال الفترة من (2003-2016).[1]

الجدول رقم (01/02) عدد الشركات وعدد الوظائف الناجمة من المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية للفترة (2003-2016)

الدول المستقبلة	عدد الشركات	عدد الوظائف
الإمارات العربية المتحدة	3705	391605
السعودية	995	153069
المغرب	698	241772
مصر	633	241218
قطر	650	89754
باقي الدول العربية	3089	702010
المجموع	**9770**	**1819428**

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص122.

الشكل رقم (02/02) نسبة استقطاب أهم الدول العربية للشركات الأجنبية إلى الإجمالي العربي للفترة (2003-2016)

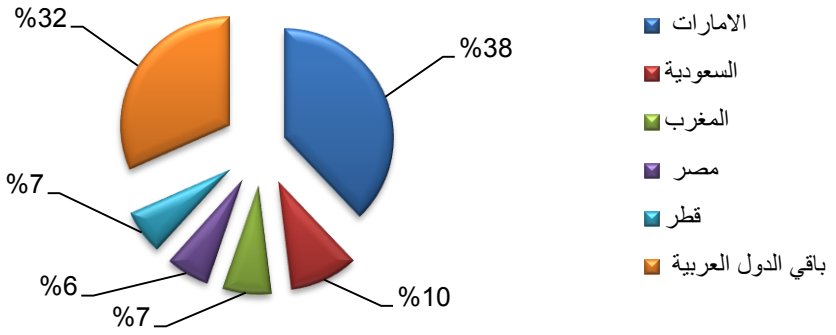

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01/02)

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص17.

الشكل رقم (03/02) نسبة استقطاب الدول العربية للوظائف للفترة (2003-2016)

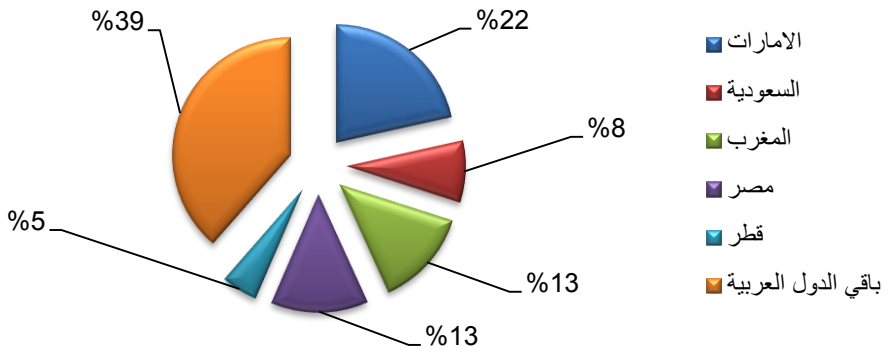

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01/02)

كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن 12 ألف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5.2 من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 233 ألف مشروع، وقد تركزت هذه الشركات خلال الفترة ما بين (2003-2016) في عدد محدود من الدول أولها الإمارات العربية المتحدة التي حظيت بـ 3705 شركة وبنسبة 37.9% من الإجمالي العربي، وثانيها السعودية بـ 995 وبنسبة 10.2% من إجمالي العربي أما في المرتبة الثالثة جاء المغرب ب 698 شركة وبنسبة تقدر بـ 7.1% من الإجمالي العربي، وقد قدرت التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية للمشروعات الأجنبية في الدول العربية خلال الفترة 2003-2016 بقيمة تزيد عن تريليون دولار بنسبة 8.7 من الإجمالي العالمي البالغ 12.6 تريليون دولار[1].

الجدول رقم (02/02) عدد وتكلفة المشروعات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية للفترة (2003-2016)

الدول المستقبلة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
الإمارات العربية المتحدة	4.492	152.345
السعودية	1.369	163.577
المغرب	888	64.382
مصر	877	185.730
قطر	765	90.855
باقي الدول العربية	3801	408.729
المجموع	12192	1.065618

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص122.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص17.

الشكل رقم (04/02) نسبة استقطاب الدول العربية للمشروعات الأجنبية للفترة (2003-2016)

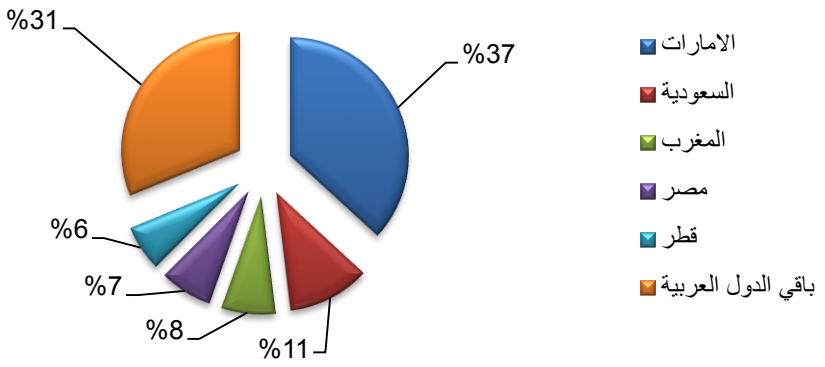

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02/02)

الشكل رقم (05/02) نسبة استقطاب الدول العربية للمشاريع الأجنبية حسب تكلفتها في الفترة (2003-2016)

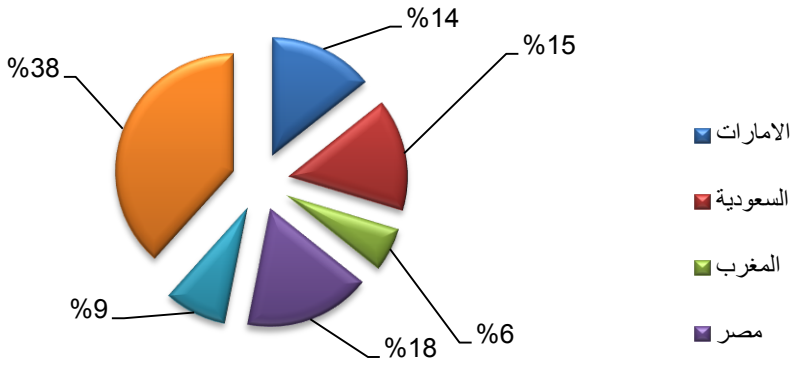

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02/02)

المبحث الثاني :واقع المشاريع العربية المشتركة (2003-2016)

تبرز أهمية المشاريع العربية المشتركة كونها تؤدي إلى تنمية و توسيع القاعدة الإنتاجية العربية، ودفع مسار التنمية الاقتصادية، ونظرا للدور الكبير الذي تقدمه، سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى حجم تطورها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، ونسبة مساهمتها إلى إجمالي المشاريع الأجنبية.

أولا:تطور حجم المشاريع العربية المشتركة

سوف نتطرق إلى تطور حجم المشاريع العربية المشتركة، بحسب عدد المشروعات وكلفتها.

1.تطور حجم المشاريع العربية المشتركة حسب عدد المشروعات للفترة (2003-2016) :

خلال الفترة ما بين عامي (2003-2016)، شهدت مؤشرات الاستثمار العربية البينية تذبذبا واضحا، حيث شهدت مؤشرات عدد الشركات والمشروعات والتكلفة الاستثمارية البينية بين الدول العربية ارتفاعا من عام 2003 إلى عام 2006، إلا أن هذه الزيادة لم تسجل في كل الدول العربية، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات العربية البينية في خمس دول عربية (الأردن، تونس،الجماهيرية العربية الليبية، مصر، واليمن) وتراجعت في دولتين (المملكة العربية السعودية و السودان) قبل أن تتراجع تلك المؤشرات مرة أخرى عام 2007 [1].

خلال عام 2008 وقبل ظهور نتاج الأزمة المالية العالمية ارتفعت مختلف مؤشرات الاستثمار العربي البيني قبل أن تعاود التراجع عام 2009 ثم تواصل نمو المؤشرات حتى عام 2012 حيث ظهرت بعدها تداعيات الربيع العربي بشكل عام في المنطقة وبدأت تأثيرات الأحداث في الظهور مع الانخفاض المتتالي اعتبارا من عام 2011 [2].

خلال الفترة ما بين عام (2003-2016) شهدت المؤشرات اتجاها عاما للنمو حيث ارتفع عدد المشروعات من 69 مشروع عام 2003 إلى 221 عام 2006، ثم تراجع إلى 108 مشروعات عام 2007 قبل أن يقفز إلى 257 مشروعا عام 2008، وذلك قبل أن يتأثر بالأزمة العالمية و ينخفض بشدة إلى 191 مشروعا عام 2009 و 212 مشروعا عام 2010 مع تحقيق رقم قياسي بلغ 352 مشروعا عام 2012، وواصل التراجع خلال الفترة الموالية ليصل إلى 142 مشروعا عام 2016 [3].

---

[1] خالد حسين، **دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل**، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16نوفمبر، 2008، ص8.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3] نفس المرجع والصفحة .

الشكل رقم (06/02) تطور عدد المشروعات العربية المشتركة للفترة (2003-2016)

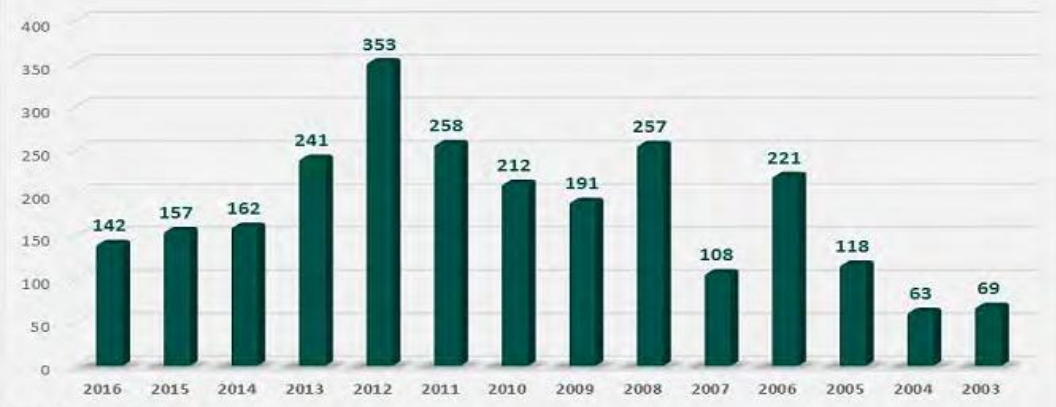

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**،2017، ص22.

وقد أدى عدد المشاريع المشتركة في المنطقة إلى خلق فرص عمل بلغت 564.054 وظيفة خلال الفترة (2003-2016) بعدد إجمالي للشركات الموظفة قدر ب 1036 لنفس الفترة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (03/02) تطور عدد الشركات و الوظائف للمشاريع العربية المشتركة خلال الفترة (2003-2016)

الفترة	عدد الشركات	عدد الوظائف
2016	91	26.585
2015	104	20.870
2014	95	33.868
2013	136	32.420
2012	158	46.781
باقي السنوات 2003-2011	452	403.530
الإجمالي	1.036	564.054

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص125.

2.تطور حجم المشاريع العربية المشتركة حسب تكلفة المشروعات للفترة (2003-2016)

سجلت قيمة المشاريع العربية المشتركة عام 2016 انخفاض ملحوظا، وهذا بسبب تراجع أسعار الصادرات النفطية بداية من السداسي الثاني لسنة 2014، مما اثر على معظم اقتصاديات الدول العربية المعتمدة أساسا على النفط كما للتوترات الناتجة عن الخلافات العربية–العربية، بسبب الأزمات التي خلفتها الثورات في بعض الأقطار دور بارز في ذلك .

الجدول رقم (04/02) تطور حجم المشاريع العربية المشتركة للفترة (2006-2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ع/المشروعات	221	108	257	191	212	258	353	241	162	157	142
التكلفة(مليون دولار)	56.270	17.831	64.721	33.938	17.199	14.244	20.543	13.715	11.390	13.916	22.164

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص125.

1.2 حسب الدول المستقبلة:

تصدرت مصر قائمة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين (2003-2016) باستحواذها على المشروعات بقيمة 81.8 مليار دولار وحصة 25.2% من إجمالي الاستثمارات، تلتها السعودية بقيمة 26.1 مليار دولار وبنسبة 9% من الإجمالي، ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بقيمة 24.3 مليار دولار، وبحصة 7.5%،كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05/02) أهم خمس دول عربية مستقبلة للمشاريع المشتركة للفترة (2003-2016)

الدولة	التكلفة الإجمالية للمشروعات(مليون دولار)
مصر	81.762
السعودية	29.114
الجزائر	24.312
الأردن	23.683
ليبيا	22.911
باقي الدول العربية	142.347
الإجمالي	324.129

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص127.

الشكل رقم (07/02) نسب أهم خمس دول عربية مستقبلة للمشروعات العربية المشتركة إلى الإجمالي العربي للفترة (2003-2016)

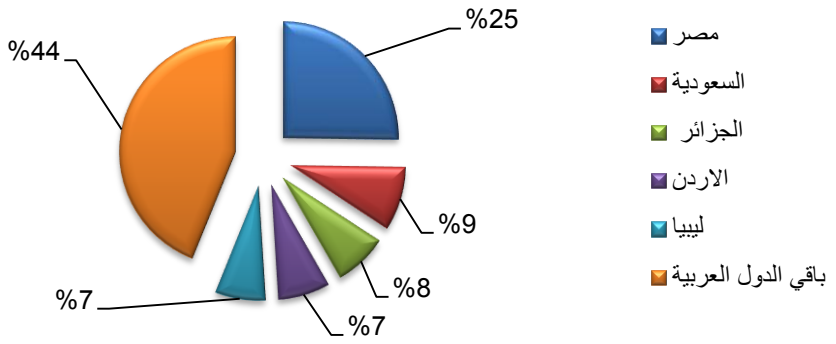

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05/02)

2.2 حسب الدول المصدرة :

تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين (2003-2016) بقيمة 160.9 مليار دولار و بنسبة 49.6% من الإجمالي تلتها البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 38.5 مليار دولار و بحصة 11.9%، وحلت الكويت بالمرتبة الثالثة بقيمة 38 مليار دولار وبحصة 11.7 %،كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06/02) أهم خمس دول عربية مصدرة للمشاريع العربية المشتركة خلال للفترة (2003-2016)

الدولة	التكلفة الإجمالية للمشروعات (مليون دولار)
الإمارات	160.889
البحرين	38.531
الكويت	38.043
قطر	31.089
السعودية	23.290
باقي الدول العربية	32.287
الإجمالي	**324.129**

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص125.

الشكل رقم (08/02) نسب أهم خمس دول عربية مصدرة للمشروعات العربية المشتركة إلى الإجمالي العربي للفترة (2003-2016)

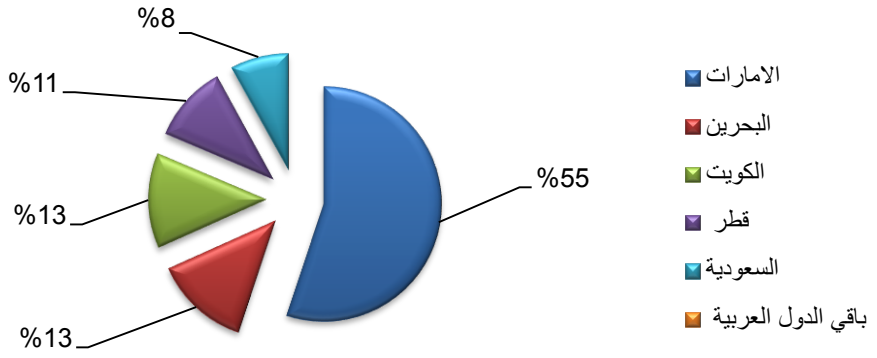

المصدر من إعداد الطلبة، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06/02)

ثانيا : التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع العربية المشتركة

من المعروف أن المشاريع العربية تتجه نحو الدول التي بها مناخ الاستثمار الملائم، والبنى التحتية المتطورة و تتجه إلى القطاعات والأنشطة التي تدر عائد متوقع ،حتى وان كانت المخاطرة فيها مرتفعة .

1.التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة :

سوف نتعرف إلى جغرافية المشاريع العربية المشتركة ،حسب الدول المستثمرة و الدول المستقبلة.

1.1 التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستثمرة :

تتميز الاستثمارات البينية العربية، بتوزيع متباين بين البلدان العربية، فلكل دولة عربية سوق مميز تتجه له استثماراتها بالدرجة الأولى، فمثلا تتجه استثمارات الإمارات العربية المتحدة في اغلبها إلى السعودية، مصر، وسلطنة عمان أما السعودية فتتجه اغلب استثماراتها إلى الإمارات، مصر، والبحرين، حيث تمتلك الإمارات الحصة الأكبر من عدد المشاريع الصادرة مثلت 1232 مشروعا من أصل 2552 من الإجمالي العربي، والجدول التالي يبين عدد المشاريع العربية البينية الصادرة وأهم خمس دول رائدة.

الجدول رقم (07/02) التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستثمرة للفترة (2003-2016)

الدولة	عدد المشروعات
الإمارات العربية المتحدة	1232
السعودية	284
الكويت	274
قطر	150
لبنان	136
باقي الدول العربية	476
الإجمالي	2552

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص126.

استحوذت الإمارات على نسبة 48% من إجمالي المشاريع الصادرة و المقدرة ب 255 مشروعا عربيا ثم السعودية بنسبة 11% بواقع 284 مشروعا، كما هو مبين في الجدول، والجدير بالذكر أن الدورة الثانية للقمة العربية التنموية الاقتصادية الاجتماعية التي عقدت مطلع عام 2013 في مدينة الرياض، شهدت تعديلات عديدة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية بقصد تحديثها، لكن الاتفاقية لا تزال تنطوي على ثغرات أساسية ، وتفرض قيودا تساهم في عرقلة حركة الاستثمار[1].

[1] رياض الاشتر، خضر الاورفلي، **الاستثمارات العربية البينية**، مجلة جامعة البعث، مجلد38، العدد52 ،العراق، 2016، ص89.

الشكل رقم (09/02) نسبة التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستثمرة للفترة (2003-2016)

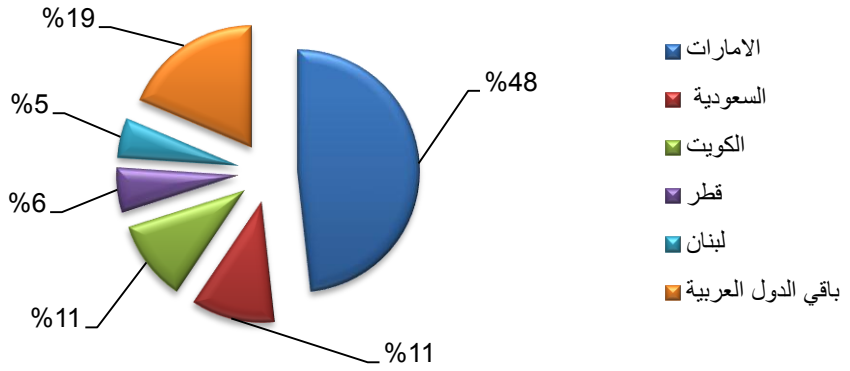

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07/02)

2.1 التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستقبلة :

الجدول رقم (08/02) التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستقبلة للفترة (2003-2016)

الدولة	عدد المشروعات
السعودية	402
الإمارات	283
مصر	247
سلطنة عمان	238
البحرين	227
باقي الدول العربية	1155
الإجمالي	2552

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص126.

من خلال الجدول يتضح أن السعودية، أتت على رأس قائمة الدول المضيفة للمشروعات العربية البينية، بواقع 402 مشروع ما نسبته 16% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات العربية المتحدة بـ 283 مشروع نسبة 12% من الإجمالي العربي، باقي النسب كانت متفاوتة بين 6% في مصر، و9 % في البحرين، وباقي الدول العربية كانت نسبها فرادى اقل من 5%، حيث مثلت مجتمعة ما نسبته 47 % بواقع 1115 مشروع من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية في الفترة (2003-2016).

الشكل رقم (10/02) نسبة التوزيع الجغرافي للمشاريع العربية المشتركة حسب الدول المستقبلة للفترة (2003-2016)

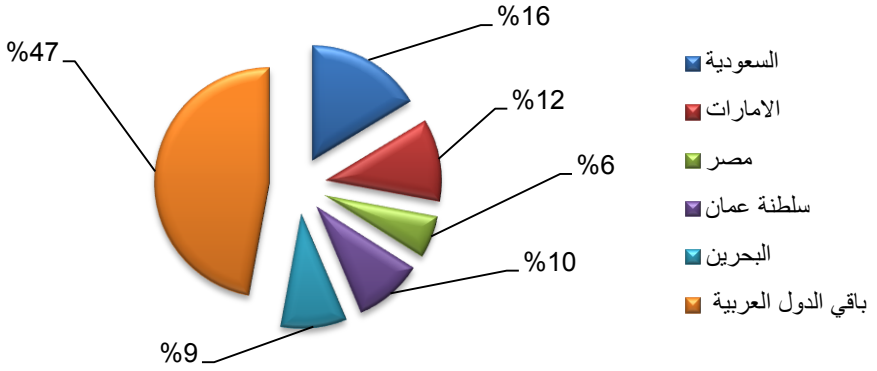

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (08/02)

1.1 التوزيع القطاعي للمشاريع العربية المشتركة :

الجدول رقم (09/02) التوزيع القطاعي للمشاريع العربية المشتركة للفترة (2003-2016)

القطاع	التكلفة (مليون دولار)
العقارات	185.020
الفحم و النفط و الغاز الطبيعي	32.502
الفنادق و السياحة	23.991
المعادن	16.152
الخدمات المالية	8.814
باقي القطاعات	57.650
الإجمالي	324.129

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص128.

من خلال الجدول، نلاحظ أن معظم المشاريع تركزت في قطاعي الخدمات والعقارات بواقع 426 مشروع ما يمثل 64% من إجمالي المشاريع بكلفة إجمالية تقدر بـ 209.011 مليون دولار، وذلك لأن هذه القطاعات لها عائد مرتفع ومخاطر أقل من القطاعات الأخرى، يليها الفحم والنفط والغاز الذي استحوذ على ما نسبته 10% من إجمالي القطاعات بكلفة إجمالية تقدر بـ 32.502 مليون دولار، أما باقي القطاعات فمثلت 26% فقط بكلفة 82.616 مليون دولار .

الشكل رقم (11/02) نسب التوزيع القطاعي للمشاريع العربية المشتركة للفترة (2003-2016)

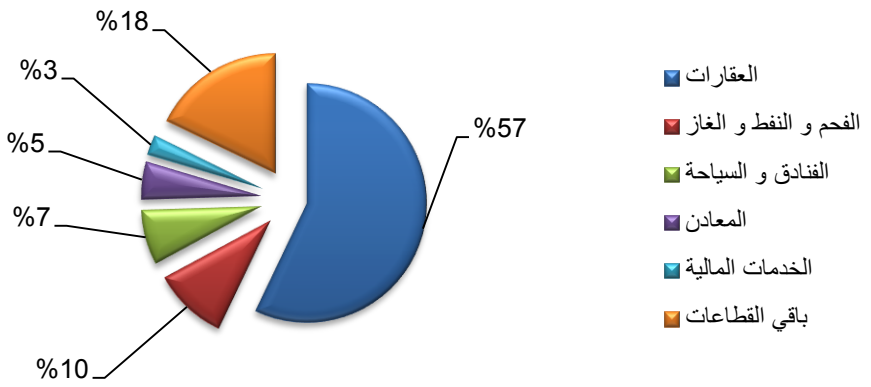

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (09/02)

ثالثا: مساهمة المشاريع العربية المشتركة في المشاريع الأجنبية :

الجدول رقم (10/02) نسبة مساهمة المشاريع العربية المشتركة إلى إجمالي المشاريع الأجنبية خلال الفترة (2003-2016)

البنود	القيمة بالمليار دولار	(%) من إجمالي المشاريع العربية الأجنبية
إجمالي المشاريع العربية المشتركة	324.129	%3.28
إجمالي المشاريع الأجنبية العربية	1.065.618	%96.72

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص ص122-127.

من خلال الجدول، نلاحظ أن نسبة المشاريع البينية العربية ضئيلة جدا **(3.28 %)** مقارنة بالحجم الإجمالي لمجموع الاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن حجم المشاريع العربية المشتركة، محدود للغاية، ولا يرقى إلى مستوى الطموحات التكاملية والإنمائية العربية،كما يعكس مدى ضعف العلاقات الاقتصادية العربية .

فمناخ الاستثمار العربي يفتقر إلى خلق المصالح الاستثمارية المشتركة بالمعنى الاقتصادي البحت، إذ أن الاستثمارات المشتركة ليست عملا خيريا، ولا نوعا من المعونة أو المساعدة التي لا ترد، بل هي في النهاية كيانات تبحث عن مردود يتمثل في أرباح على رؤوس الأموال المستثمرة ولذلك فالدول العربية التي تعاني من عجز مالي عليها أن تهيء أرضية ومناخ استثماري يغري الفوائض المالية العربية، وذلك عن طريق التراجع عن الكثير من التشريعات التي تعوق الاستثمار ومحاربة الممارسات التي تحول دون نجاحه، على غرار الرشوة والبيروقراطية .

أما الدول التي تملك فوائض مالية، والتي تعمل على شكل جماعات صغيرة في اطر ضيقة الأفق والقطاعات كدول مجلس التعاون الخليجي والتي هي أساسا صاحبة الحصة الأكبر من المشاريع العربية البينية من حيث العدد ورأس المال الاستثمار فقد انطوت على نفسها في الغالب وأعطت امتيازات بينية خاصة بدول المجلس، ما أدى إلى تكريس النقص وتضييق دائرة العمل العربي المشترك اقتصاديا.

المبحث الثالث :الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة و معوقاتها و آفاقها المستقبلية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة، ثم المعوقات التي تعترض مسيرة المشروعات العربية المشتركة وإلى الآفاق المستقبلية لهاته المشاريع.

أولا :الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة:

تعتبر المشروعات المشتركة إحدى الصيغ الجزئية التي تمثل أهمية خاصة بين صيغ التكامل الاقتصادي، ولأجل أن تحقق هاته المشاريع المشتركة مثل هذا التكامل بين الأقطار العربية يجب توافر حد أدنى من الشروط لكي تكون ذات أثر تكاملي وهي:[1]

- أن تكون المشروعات المشتركة من النوع الذي يؤدي عمليا إلى حدوث درجة من الترابط العضوي الإنتاجي والتسويقي بين اقتصاديات البلدان الأطراف.
- أن يرتبط ذلك بإستراتيجية معينة تتفق عليها الأقطار، والأطراف تحدد الأسس العامة والأهداف الرئيسية بعيدة المدى للتعاون الاقتصادي في ما بينها، كما تحدد أنواع الوسائل والأساليب، والسياسات الواجب إتباعها لوضع هذه الأسس العامة موضع التنفيذ، وهنا يأتي التكامل الاقتصادي القطاعي كهدف رئيسي من الأهداف الإستراتيجية، وتأتي المشروعات المشتركة كوسيلة وأسلوب لتجسيد هذا الهدف.

بعد عرض الشروط الواجب توافرها، من الأهمية بمكان الإشارة إلى الآثار الايجابية والتكاملية التي يمكن أن تكون قد حققتها المشاريع العربية المشتركة وفي ما يلي أهمها:

- تحقيق نوع من التكامل المالي بين البلدان العربية، من خلال توفير رؤوس الأموال من مصادر متعددة، لأجل تمويل المشروعات الكبرى الجديدة في الأمكنة والبلدان العربية[2].
- زيادة الاهتمام بالتكامل المالي العربي، وذلك من خلال إقامة مصارف وشركات عربية استثمارية تعبر عن تكتل الإمكانيات المالية العربية، وإتاحة الفرصة لقيام مشروعات عربية مشتركة ذات أحجام اقتصادية كبيرة، وذلك عن طريق تمويلها أو المساهمة فيها، ومن أمثلتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[3].

[1] محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، ص ص688-689.
[2] زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 222.
[3] نذير غنية، مرجع سبق ذكره، ص99 .

- ولعل من الآثار الواضحة أن الاهتمام بالمشروعات الصناعية العربية المشتركة قد انتقل من رجال الحكومات العرب إلى رجال الأعمال العرب، حيث اخذوا زمام المبادرة، وقد انبثقت عن لقاءاتهم شركات ومشروعات عربية صناعية مشتركة [1].
- توطين الأرصدة المالية العربية داخل المنطقة العربية، حيث أن المشروعات العربية المشتركة تعد أفضل مجال لاستيعاب الفوائض المالية العربية التي مازال الجزء الأكبر منها موظفا في الخارج مع ما ينطوي على ذلك من مخاطر سياسية واقتصادية وغيرها، وهي بهذا تحل مشكلة التبعية المالية في دول الفائض، ونفس الوقت تحل مشكلة التمويل التي تعاني منها دول العجز العربية على النحو الذي يقلل من حاجاتها للتمويل الأجنبي [2].
- توسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول العربية، نظرا لأن تلك المشروعات تساهم في تخطي أهم عقبات هذا التبادل، وهما ضيق القاعدة الإنتاجية والحماية الجمركية، التي تلجأ إليها العديد من الدول العربية لزيادة إيراداتها الجمركية أو لحماية إنتاجها من المنافسة الخارجية، وهذا غالبا ما سبب تردد بعض الدول العربية من الانخراط في اتفاقيات التكامل، وذلك على حساب بقائها شراذم صغيرة قابعة وراء الجدران القطرية [3].
- توسيع القاعدة الإنتاجية، التي تعتبر عنصرا مهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والتخصص في جانب الصادرات القائم على سلعة أو عدد محدود من السلع الأولية، وان تلك المشروعات سوف تسهم في تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية المرتبطة بالأسواق الخارجية، إلى أنشطة اقتصادية تقلل من درجة الاعتماد على العالم الخارجي[4].

[1] عبد العال الصكبان، **الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة**، بحث مقدم و منشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي و إعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7مارس1983،ص ص 113- 114 .

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تنمية المشروعات العربية،وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويلها**، ورقة مقدمة إلى ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، قطر، 1982، ص2.

[3] بدر الإسلام محي الدين، محمد هشام خواجكية، **التعاون الصناعي و المشروعات العربية المشتركة**، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، مقدم لندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، 1982، ص 24 .

[4] عبد الرحمان زكي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص133.

- عملت المشروعات العربية المشتركة على تحريك الموارد الاقتصادية العربية نحو الاستثمار في أقطار عربية وتعاون المال العربي مع الموارد الطبيعية والموارد البشرية في أقطار عربية مختلفة، وقد أتاحت هذه المشروعات اكتساب الأقطار العربية لخبرات في مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها وتدريب العمالة الفنية الماهرة[1].

ومما سبق ذكره، يتبين أن صيغة المشروعات المشتركة من أنسب الصيغ لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي في الدول العربية، وهذا نظرا لآثارها الإيجابية، حيث أنها تعمل على ربط الاقتصاديات العربية ببعضها البعض من خلال انتقال رأس المال والعمل ومدخلات ومخرجات الإنتاج وزيادة فرص التبادل التجاري وفك ارتباطها التبعي بالاقتصاديات الأجنبية.

ثانيا :معوقات و آفاق المشاريع العربية المشتركة :

1.معوقات المشروعات العربية المشتركة:

كان بالإمكان للمشروعات العربية المشتركة تحقيق نتائج ايجابية لو لم تكن هناك مشاكل وصعوبات تواجه مسيرتها، وتحد من أعمالها وانجازاتها، وتحول دون تحقيق الأهداف التي قامت من اجلها ومن أهم هذه المشاكل والمعوقات نذكر ما يلي :

1.1 معوقات سياسية:

إن التقلبات السياسية الراهنة في الوطن العربي كان لها الأثر الكبير على مدى فاعلية المشاريع العربية المشتركة التي لم ترقى إلى مستوى أمال الشعوب العربية في الوحدة و التكامل، ويمكن تقسيمها إلى:

1.1.1دول مجلس التعاون الخليجي:

مثلت 2014 سنة عصيبة لمسيرة التعاون الخليجي، حيث واجهت هذه المسيرة تحديات كبيرة وشهدت أزمات عاصفة على نحو كاد يهدد وجودها كمظلة تعاونية بين دول الخليج الست الأعضاء فيها .

مثلت الأزمة الخليجية في سحب سفراء ثلاث دول من أعضاء مجلس التعاون الخليجي وهم المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين من دولة قطر في مارس 2014، إثر خلافات سياسية ذات علاقة بعدد من القضايا والملفات الإقليمية الساخنة، التي تفجرت في السنوات الأخيرة كإفرازات لما سمي ب " ثورات الربيع العربي"[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص183

[2] جمال عبد الله، **مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص80.

طالبت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة قطر بحزمة من الشروط والمطالب ومن أبرزها [1]:

إغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية، إغلاق الإعلام "الممول" قطريا، قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، الإنهاء الفوري للوجود العسكري التركي في قطر، قطع كل الروابط مع المنظمات الإرهابية، تسليم الشخصيات التي تصفها الدول الأربع بالإرهابية، قطع العلاقات السياسية مع المعارضات لتلك الدول.

مع فرض الحصار والعقوبات السعودية والإماراتية والبحرينية على قطر، تعطلت الكثير من المشاريع المشتركة والاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها بين دول مجلس التعاون الخليجي الست على الصعد المالية والتجارية، فالقطريون لم يعد بإمكانهم التنقل، وحرية نقل البضائع الخليجية المنشأ من وإلى قطر قد توقفت، أما البضائع الأجنبية المتوجهة إلى السوق القطرية عبر الإمارات أو السعودية أو البحرين فعليها سلوك طريق آخر عبر طرف آخر.

2.1.1 دول الاتحاد المغاربي :

المشاكل السياسية في منطقة الاتحاد المغاربي، وخاصة مشكلة الجزائر والمغرب حول منطقة الصحراء الغربية أعاقت التقدم في تحقيق الأهداف الكاملة للاتحاد من تعاون اقتصادي واسع النطاق، وتطوير الزراعة والصناعة والأمن الغذائي، وإقامة المشاريع المشتركة والبرامج العامة للتعاون الاقتصادي[2].

3.1.1 الصراع العربي الإسرائيلي:

حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للإجهاز على النظام العربي العليل، وإحلاله نظام شرق أوسطي جديد تكون فيه لإسرائيل مكانة رئيسية وللولايات المتحدة الأمريكية القول الفاصل في كافة قضاياه الحيوية وإحكام السيطرة على منابع البترول فيه [3].

2.1 معوقات اقتصادية:

تعتبر الصعوبات الاقتصادية من العوامل الهادمة للمشروعات العربية المشتركة ونذكر أهمها بإيجاز:

- سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولى على الاقتصاديات العربية وضآلة نصيب الصناعة التحويلية أو الصناعات النهائية التي تعتمد على القيمة المضافة للمنتج، وتفاوت أسعار مستلزمات الإنتاج بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة

[1] ابراهيم أحمد، **الأزمة الخليجية " أبرز المطالب والشروط المقدمة لقطر"** Ar
/http://www.dw.com/overlay/media/30_03_2018
[2] ربما خلف، مرجع سبق ذكره، ص51.
[3] أسامة المجدوب، **العولمة و الإقليمية**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2001،ص 130 .

العالية من خلال القيود الإدارية، وعدم الاهتمام بشبكات النقل البحري والجوي بين أجزاء الوطن العربي، واختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية، وتباين مستوى الدخول بين الدول[1].

- رفض الدول العربية تقديم تنازلات مماثلة للتنازلات التي قدمتها للأطراف الخارجية على المستوى العربي، سواء في مجال تحرير تجارة السلع والخدمات بما في ذلك انتقال الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات، والمشتريات الحكومية، وحماية الأوجه التجارية للملكية الفكرية، وإقرار قواعد تفضيلية للمنشأ، وتسهيل التجارة وتقليص العوائق الفنية والقيود غير الجمركية على حركة التجارة البينية [2].
- على الرغم من تمتع دول الخليج وبعض دول المغرب العربي بمستويات مرتفعة من مخزون الطاقة التقليدي خاصة النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، فإن التطورات الحالية التي تشهدها أسواق النفط العالمية والهبوط الحاد وغير المنضبط لأسعار النفط وخاصة خلال الربع الأخير من العام 2014 يقتضي من هاته الدول استثمار ما لديها من ميزات تنافسية في مجال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح[3].
- تعتمد المشروعات الصناعية في الدول العربية بصورة شبه كلية على المعدات والآلات والخدمات الاستشارية الأجنبية، مما يحد من سرعة تطوير هذه المشروعات وارتفاع تكاليف إنشائها خاصة إذا ما استغرقت عملية الإنشاء مدة طويلة، وبالتالي انخفاض عوائد الاستثمار، كل هذا يؤكد تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاديات الأجنبية، التي تمتد لتشمل مجالات العلوم والتكنولوجيا وأنماط الاستهلاك[4].
- نقص البنية التحتية الأساسية التي تيسر تنفيذ المشروع المشترك بتكاليف منخفضة من خدمات النقل والموانئ، والمطارات، ومصادر الطاقة، فنقص هذه المرافق يعتبر من أهم معوقات المشاريع المشتركة، حيث يترتب عدم توفرها تحميل المشروع أعباء إضافية ينعكس أثرها على المردود. [5]

[1] شذى خليل، **التكامل الاقتصادي العربي طريق الوصول للاكتفاء الذاتي**، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، نوفمبر2017.
http://rawabetcenter.com/archives/55068 (02-04-2018)

[2] ريما خلف، مرجع سبق ذكره، ص51 .

[3] جمال عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص81

[4] يونس أحمد البطريق، **الملامح الرئيسة في اقتصاديات البلدان العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1985،ص269.

[5] محمود عبد الفضيل، **التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، 1998، ص ص115-117.

- غياب أو ضعف الأسواق المالية في معظم الدول العربية وهذا يعني غياب دورها المتمثل في التوسط المالي، في الأجلين المتوسط والطويل، بين السيولة النقدية واحتياجات تمويل المشاريع الاستثمارية إضافة إلى عدم وضوح السياسات الاقتصادية وغياب التخطيط المنظم [1].
- تدني مستوى دراسات الجدوى التي تعتبر الجسر الذي لابد من عبوره بشكل سليم حتى يتسنى اتخاذ القرارات الملائمة لقيام هذه المشروعات وتحقيق الأهداف المسطرة، فموضوع دراسة الجدوى يشير إلى مجموعة المعلومات والمعرفة التي تهتم بدراسة وفحص وتقييم المشروعات وذلك لإقرارها ومن ثم خروجها إلى حيز التنفيذ، فالدراسات التي تقوم على الإفراط في التفاؤل وعدم الإلمام بمختلف جوانب المشروع، وعدم تقديرها لاحتياجاته الفعلية، وكذا طول الفترة المخصصة للدراسة قد تفقد صلاحيتها عند التنفيذ و عدم تطابقها للواقع [2].

3.1 معوقات أخرى:

يمكن إيجازها فيما يلي:

- قلة المؤسسات التي تطرح المشروعات العربية المشتركة وتعمل على الترويج لها لدى الأطراف المعنية[3].
- الازدواجية ما بين المشروعات العربية القطرية والمشروعات العربية المشتركة، إذ إنه في الوقت الذي تتجه الدول العربية نحو إقامة مشروعات عربية مشتركة بهدف التعاون الاقتصادي العربي، تقوم بعض هذه الدول في الوقت ذاته بجهود ذاتية منفردة لإقامة مشروعات قطرية تكون أحيانا مطابقة للمشروعات العربية المشتركة، وهذه الظاهرة تؤدي إلى التنافس وتضارب المصالح فيما بين المشروعات القطرية والمشتركة [4].
- ضآلة الأموال المخصصة للمشروعات التمويلية العربية المشتركة، حيث أصبحت تتميز المشروعات العربية المشتركة بكثرة أعدادها وذات الرأسمالية المنخفضة [5].
- فقدان الثقة بين القادة العرب وزرع بذرة الريبة بين أنظمة الحكم، حيث قامت بعض الدول برهن نفسها لإرادة الدولة العظمى الأولى في العالم وعملت على تنفيذ سياساتها في المنطقة لكسب

---

[1] بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص128 .

[2] بلفاطمي عباس، **المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهجرة**، مجلة الباحث، عدد4، 2005، ص157.

[3] خالد محمد خالد، **المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي**، بحث مقدم و منشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5- 7 مارس1983، ص441.

[4] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال المشروعات العربية المشتركة، ورقة عمل مقدمة ومنشورة في كتاب ندوة ومنهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5- 7 مارس 198، ص ص80 -81.

[5] سميح مسعود برقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص114 - 115

ودها وضمان بقاء حكامها في السلطة، كما لعبت بعض دول الجوار للوطن العربي دورا هاما في إثارة الخلافات بين دول الوطن العربي ما أثر على العلاقات العربية _ العربية[1].

- افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، وعدم توفر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية، وترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما شاء من اتفاقات مع الدول الأخرى حتى لو تعارضت مع مصالح اتفاقيات الدول العربية الأخرى أو ميثاق الجامعة العربية، وازدواجية المهام التي تقوم بها الأجهزة والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك[2].
- ضعف آليات التنفيذ والمتابعة اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية [3].

2. آفاق المشروعات العربية المشتركة:

لإحياء التكامل الاقتصادي العربي عبر المشاريع العربية المشتركة كونها تمثل تكتلا عربيا لمواجهة التغيرات العالمية الجديدة لتجد الدول العربية مكانا متميزا ومرموقا بجانب التكتلات العالمية وفيما يلي بعض المقترحات لإحياء هذا المشروع الذي تعقد عليه الشعوب العربية آمالا كثيرة [4]:

- تطوير آلية اتخاذ القرار واعتماد البرامج المشتركة والتنسيق فيما بينها، وإدماج مؤسسات العمل المدني في العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومشاركتها في بلورة القرارات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التكامل الاقتصادي العربي.
- البحث عن الجوانب والمصالح المشتركة وتعظيمها .
- تبني برامج واقعية على أسس فنية واقتصادية، وإن كانت بسيطة فإنها قابلة للتطبيق، ومهما كانت صغيرة فإنها تؤدي إلى المراد في الأجل الطويل .
- قابلية القرارات التي يتم تبنيها من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك للتنفيذ، وأن تكون مصحوبة ببرامج تنفيذية تتضمن وبشكل واضح، آلية التنفيذ والمتابعة والتمويل والالتزامات المالية المترتبة على الدول على الدول المشاركة ومصادر التمويل.

---

[1] أنس الراهب، **جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن**، الطبعة الأولى، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2014، ص109.

[2] شذى خليل، مرجع سبق ذكره.

[3] نواف أبو شمالة، **التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد50، 2016، ص 10.

[4] جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره،ص40.

- يجب أن تكون المشروعات الصناعية العربية المشتركة مبنية على الثقة والمصلحة المتبادلة بين الأطراف الأخرى، وهذا يستوجب أن تكون أهداف الأطراف المشاركة في المشروع واضحة ومحددة منذ البداية [1].
- إزالة ما يعترض المشروعات الصناعية العربية المشتركة من معوقات تمويلية أو تسويقية، ومعاملة منتجاتها وخدماتها كمثيلاتها الوطنية، حرصا على إنجاح المشروعات القائمة، والاستفادة من طاقاتها الإنتاجية كاملة [2].
- تقديم البلدان المضيفة تسهيلات للشركات العربية المشتركة، كأن تقدم الأرض اللازمة لإنشاء المشاريع المشتركة مجانا أو بأسعار رمزية، أو عن طريق تقديم المعلومات الرقمية الضرورية لبلورة المشروعات، أو عن طريق تقديم جميع التسهيلات والإعفاءات والدعم التي تقدم للمشروعات القطرية [3].
- اعتماد نظام خاص للمشاريع المشتركة لجهة الرسوم والضرائب والعمالة، وتحويل رؤوس الأموال، وتوزيع الأرباح، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين الشركة والدولة المضيفة، وبينها وبين الدولة الثانية المشاركة، وتجنب تنظيم هذه المشاريع وفقا لآلية اجتهادات الجهات المسؤولة في البلد المضيف بمفردها [4].

[1] حسن صادق حسن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص439.

[2] محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي1993، ص235 .

[3] سميح مسعود، **المشروعات العربية المشتركة ة العمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سبق ذكره، ص ص119-120

[4] نهاد خليل دمشقية، **التكامل الصناعي السوري– اللبناني، الإمكانات و الفرص**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص ص405- 406.

خلاصة الفصل الثاني :

إن ارتفاع التدفقات الاستثمارية الأجنبية في الدول العربية في الفترة (2003-2016) لم يعكس نهضة عربية حقيقية كون معظم هذه الاستثمارات موجهة إلى قطاع الطاقة، إذ أنها لم تبنى على عوامل جذب استثماري حقيقي، كما أن البيئة الاستثمارية العربية ليست جاهزة بالقدر الكافي لاستقبال استثمارات حقيقية ومتنوعة، أما الاستثمارات العربية البينية، والتي يتمثل دورها في إحداث تغييرات هيكلية على مستوى الاقتصاديات العربية وتجسيد تنمية عربية شاملة، لم تأخذ بالأهمية الكافية، حيث أن معظم الاستثمارات العربية مركزة في قطاعي العقارات والخدمات كونها قطاعات قليلة المخاطر وذات عوائد مالية كبيرة.

وعلى الرغم من أهمية الاستثمارات العربية البينية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية، حيث أن معظمها مركز خارج المنطقة العربية وذلك لعدم ملائمة المناخ العام للاستثمار في الدول العربية، ما يفرض عليها التوجه الجدي نحو تحسين هذا المناخ وبصورة صادقة تهدف إلى خلق استثمارات بينية حقيقية، وجذب رؤوس الأموال العربية بالخارج.

الخاتمة

الخاتمة

إن العالم اليوم بات ينقسم إلى عدد من التكتلات الاقتصادية، التي تعمل على تحقيق مصالح دولها وشعوبها، فالدول المتقدمة والكبيرة، لم تستثني نفسها من الدخول في تكتلات اقتصادية، فكيف للدول العربية التي تعتبر كلها دول نامية، ومعظمها صغيرة الحجم أن تصمد في ظل نظام اقتصادي عالمي سريع التغير.

لا شك أن للدول العربية كان لها العديد من المحاولات، لإقامة كتلة عربية موحدة وذلك بهدف بناء إستراتجية اقتصادية عربية مشتركة للدفاع عن مصالحها، وتحقيق التنمية المستدامة، والاستقلال الاقتصادي، غير أن حصيلة هذا التعاون بدت هزيلة، وذلك لكثرة العقبات والمطبات، والعوائق التي عملت على تجميد هذه المحاولات، والتي لا تزال تحول دون إسهامه في تحقيق نتائج ايجابية ملموسة تتفق وطموح الأمة العربية.

وبالرغم من ذلك، يبقى التكامل الاقتصادي العربي أمرا لا غنى عنه، وضرورة حتمية لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة أن التكتلات الاقتصادية العملاقة أصبحت هي التي تهيمن على خريطة الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية إحياء التكامل الإقتصادي العربي من جديد، عن طريق تشجيع وتنمية مداخله وبالخصوص مدخل المشاريع العربية المشتركة لما لها من دور كبير في دفع مسيرة التكامل الإقتصادي العربي.

ومما لاشك فيه فأن صيغة المشروعات المشتركة، تقوي الروابط بين الدول المختلفة المشاركة ويربط مصالحها بشكل يستتبعه تطوير وتنمية التبادل التجاري بين تلك الدول، كما يوسع انتقال رؤوس الأموال وتطوير الأسواق المشتركة، فهي أداة تكاملية مهمة لها ثقلها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل تعتبر أكثر الصيغ التكاملية القابلة للتطبيق وذلك لمرونتها، لكونها أقل هذه الصيغ إثارة للمصالح القطرية، ولقدرتها على إزالة العوائق التي واجهت التكامل الاقتصادي العربي الشامل، وهذا لو استغلت وطبقت بطرق نظامية وقانونية.

ولكن بالرغم من ايجابيتها، لا تزال دون مستوى الطموحات العربية، واستثماراتها تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من حجم الاستثمارات الأجنبية، لهذا فهي بحاجة لكثير من الجهود والدعم، لكي تعمل على توسيع قاعدتها في القطاعات المفعمة بالإمكانيات الكبيرة القادرة على تعجيل الخطوات التنموية العربية بما يتلاءم ومتطلبات الوطن العربي وإمكانياته.

❖ **اختبار الفرضيات**: وفقا لما جاء في الدراسة التطبيقية،فإن نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الأولى: ينصب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها مقابل إنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة، تشكل القاعدة المادية الأساسية على طريق إقامة الدّول العربية الواحدة، باعتبار أن هذه الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الشعوب العربية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- الفرضية الثانية: لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإدارة والإرادة السياسية، الاختلالات في الهياكل الاقتصادية، وعدم انسجام السياسات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى عدم تفعيل الاتفاقيات والالتزام بها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- الفرضية الثالثة: إن أهمية المشروعات المشتركة، تتمثل في تنمية وزيادة القاعدة الإنتاجية، على النحو الذي يخدم العملية التنموية والمبادلات التجارية العربية، وزيادة التدفقات المالية فيما بينهما، وبهذا تهيئ الفرصة لانتقال رأس المال من الدول التي لديها فوائض مالية تفوق طاقتها الاستيعابية إلى شقيقاتها الدول الأخرى التي تعاني من نقص تلك الموارد ولديها القدرة الاستيعابية، ولا يتحقق ذلك إلا بانتقاء المشروعات التي تلبي إحتياجات الأقطار العربية، في إطار توفير متطلبات التنمية العربية القائمة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- الفرضية الرابعة: لم تسجل المشاريع العربية المشتركة سوى 3.28% من إجمالي المشاريع الأجنبية، وبالتالي فهي لم تلعب الدور المطلوب منها في التكامل الاقتصادي العربي، وهذا راجع إلى جملة من المعوقات التي تحول دون تناميها وتعزيز دورها التكاملي، منها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وسوء الإدارة وافتقاد الشفافية ووضوح الرؤية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- الفرضية الخامسة: من أجل زيادة حجم المشاريع العربية المشتركة، وتعزيز دورها في عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، لا بد من تطوير آلية اتخاذ القرار، واعتماد البرامج المشتركة، والتنسيق فيما بينها في إطار إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في التكامل الاقتصادي العربي، وتوفير الإمكانات المالية والبرامج الداعمة لنشاطه لدى مؤسسات التمويل العربية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

❖ **نتائج الدراسة :**

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

- في ظل تمتع الوطن العربي بثروات طبيعية، ومالية، وبشرية ضخمة، مهمة سواء من ناحية تنوعها أو كمياتها، مما يمكنها أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة، تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي بقيام تكامل اقتصادي بينها.
- اتبعت الأقطار العربية عدة مداخل لبلوغ الدرجة العالية من التكامل الاقتصادي، كان أولها مدخل تحرير التجارة، ثم تشجيع انتقال رؤوس الأموال، وأعقبتها بمدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة بين البلدان العربية، وأخيرا المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.
- إن إخفاق المسيرة التكاملية للدول العربية، كانت بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية، من أهمها تزايد النزعة القطرية، والتشبث بالسيادة، وتقلب الحياة السياسية، وتغليب ما هو ذاتي "الخلافات السياسية" على ما هو موضوعي" المصالح الاقتصادية"، كذلك اتجاه كثير من الدول العربية نحو الدخول في شراكات اقتصادية، بشكل منفرد مع دول وتكتلات إقليمية من خارج المنطقة العربية، مما اضعف علاقتها مع بعضها البعض.
- إن المشروعات المشتركة تشتد الحاجة إليها، نظراً لما تحققه من منافع اقتصادية عديدة، لقدرتها على تنويع القاعدة الاقتصادية في الدول العربية على النحو الذي يخدم العملية التنموية والمبادلات التجارية وزيادة التدفقات المالية فيما بينها بشكل يسهم في توطينها داخل المنطقة العربية وتوسيع سوق الاستثمار والتمويل .
- لا زال نصيب الدول العربية من إجمالي المشاريع الأجنبية ضعيف، ولا يتناسب وطموحاتها في بناء تكامل اقتصادي عربي، إذ لا يتعدى 3.28%، إضافة إلى سوء توزيعها القطاعي والجغرافي.
- تنحصر معظم المشاريع العربية البينية ضمن إطار دول مجلس التعاون الخليجي كون هته الدول هي الأكثر امتلاكا للفوائض المالية مقارنة بباقي الدول العربية، إضافة إلى الامتيازات الممنوحة حصريا لدول المجلس في إطار اتفاقيات بينية خليجية ليست ممنوحة لباقي الدول العربية .
- إن الواقع الراهن للمشروعات العربية المشتركة لن يساعد على إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الاقتصادي العربي، نظرا لغياب عدة شروط ومقومات لابد من وجودها، إذا ما أريد لهذه المشروعات أن تحقق كفاءة أدائها، فتردي أدائها راجع إلى تدني فعالية الرقابة عليها، وإلى خلل بنائها التنظيمي والإداري، فضلا عن أنه يرجع إلى التأثيرات السلبية للبيئة الاجتماعية المحيطة والظروف الاقتصادية التي تعمل هذه المشروعات في نطاق معطياتها.

❖ **التوصيات:** في ضوء النتائج السابقة، يمكن وضع بعض التوصيات التي من شأنها زيادة حجم المشاريع العربية المشتركة، وبالتالي توسيع دائرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وتتمثل أهم تلك التوصيات في الأتي :

- ينبغي على الحكومات العربية النظر إلى التكامل العربي في إطار رؤية إستراتيجية، تدرك أن هذا التكامل هو طوق النجاة للدول العربية مما تعانيه اقتصاداته.
- البحث عن حلول للمشاكل والمعوقات في حينه، وعدم الانتقال إلى مراحل أعلى دون حل مشاكل المرحلة السابقة، لأن ما يعانيه العمل الاقتصادي العربي المشترك، هو تراكم هذه العقبات والمشاكل عبر خمسين سنة من العمل العربي المشترك وتجاهل التعامل معها والبحث عن حلول لها والتكييف النظري لتبريرها أو القفز عليها، وهذا يتطلب وضع آلية تنفيذ ومتابعة لكل عمل يتم على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك من قبل الدول العربية المشاركة فيه، ووضع الآليات المناسبة لمعالجة المشاكل بفاعلية وفي أوقات زمنية معقولة.
- تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار وإزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة لها، وإعادة النظر في جميع القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية والمالية ذات العلاقة بحركة التجارة والاستثمار.
- تمويل التكامل الاقتصادي العربي، من خلال إيجاد شركات فاعلة بين الحكومات العربية والقطاع الخاص لتوفير متطلبات التمويل اللازم، وتحسين أداء أسواق المال العربية، لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية.
- تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية، والاهتمام بدرجة رئيسية برؤوس الأموال المهاجرة، وإعطائها الأفضلية والأولوية بالمقارنة مع رؤوس الأموال الأجنبية.
- تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي، لبناء قاعدة إنتاجية عربية كبيرة تسمح بترسيخ الأموال العربية في المنطقة، والتعامل بحذر وبرؤية جماعية تجاه الأطروحات التي تستهدف الدول العربية مثل "السوق الشرق أوسطية " أو "الشراكة الأورو– متوسطة".
- ضرورة العمل والسير قدما في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطبق في معظم أو كل الدول العربية تقريبا، سواء الدول النفطية في إطار إعادة هيكلة اقتصادياتها وتحويله من نفطي يعتمد بدرجة تكاد تكون كلية على قطاع واحد هو قطاع النفط، إلى اقتصاد متنوع يزداد كفاءة ونموا اقتصاديا، وكذلك برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في الدول العربية غير النفطية، تهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي لتلك الاقتصاديات.

- إن التكامل الاقتصادي هو ذو طبيعة اقتصادية وسياسية، لذلك ينبغي أن تتوفر الإرادة السياسية لدى حكومات الدول العربية للسير بخطوات التكامل نحو الأهداف المنشودة.

❖ **آفاق الدراسة:** يمكن أن نطرح مجموعة من الآفاق المتعلقة بالدراسة

- ماهو مستقبل الاستثمارات العربية البينية في ضوء التوترات الراهنة في المنطقة العربية؟
- ما مدى مساهمة القطاع الخاص في تفعيل مسار التكامل الإقتصادي العربي؟
- ماهو دور المناطق الحرة العربية في بناء تكامل اقتصادي عربي؟

قائـــمـة

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001.
2. أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية: السوق العربية المشتركة وظاهر ة العولمة**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.
3. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الإقليمية البـديلة)**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2002.
4. أنس الراهب، **جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن**، الطبعة الأولى، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2014.
5. جمال عبد الله، **مسيرة التعاون الخليجي : التحديات الراهنة و السيناريوهات المحتملة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
6. حسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 . .
7. زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت، 2007.
8. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
9. سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
10. سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.
11. عادل خليفة، **السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، لبنان، 2001.
12. عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر 1983.
13. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
14. عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
15. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
16. عبد الهادي عبد القادر سويفي، **قراءات في اقتصاديات لوطن العربي**، الطبعة الثانية، مصر 2006- 2007.
17. عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002 .
18. عمر صقر، **التكامل الاقتصادي الإقليمي و الدولي**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
19. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
20. فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
21. محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
22. محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
23. محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية**، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

24. محمود عبد الفضيل، **التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
25. محمود عبد الفضيل، **أموال النفط والمشروعات العربية المشتركة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1980.
26. نبيل حشاد، **الجات و منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001.
27. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.
28. نهاد خليل دمشقية، **التكامل الصناعي السوري_اللبناني**، الإمكانات والفرص، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
29. يونس أحمد البطريق، **الملامح الرئيسة في اقتصاديات البلدان العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية

30. بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
31. حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
32. السعيد بوشول، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
33. سهام بجاوية، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005 .
34. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
35. كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
36. محمد بن ناصر، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
37. نذير غانية، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
38. وهيبة مشدن، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 – 2003**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

3- الدوريات والمجلات

39. بلفاطمي عباس، **المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهجرة**، مجلة الباحث، العدد 04 ، 2005.
40. بوبكر كحلة، نوال بن عمارة، **الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016.
41. جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008.
42. رياض الاشتر، خضر الاورفلي، **الاستثمارات العربية البينية**، مجلة جامعة البعث، مجلد 38، العدد 52، العراق، 2016.

43. عباس بلفطيمي، **المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجلب الأموال المهاجرة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04، 2006.
44. عبد الرحمن زكي إبراهيم، **السوق الإسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 54، افريل 1993.
45. محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.
46. مراد علة، **واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10 ، جامعة غرداية، 2010.

4- التقارير

47. ابراهيم أحمد، **أبرز المطالب و الشروط المقدمة لقطر** ، 2017.
48. ريما خلف، **التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية**، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الامم المتحدة، فيفري 2014 .
49. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016** .
50. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017.

5- المؤتمرات والملتقيات والندوات

51. أحمد فراس العوران، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموحات**، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الأغواط، 17 - 19 أفريل 2007.
52. بدر الإسلام محي الدين، محمد هشام خواجكية، **التعاون الصناعي والمشروعات العربية المشتركة**، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، مقدم لندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، 1982.
53. حامد عبيد حداد، **تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، قسم الدراسات الأسيوية، مركز الدراسات الدولية، العددان 31 و 32 ، جامعة بغداد، 2006.
54. حسن صادق حسن عبد الله، **دور المشروعات العربية الصناعية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي**، المؤتمر الدولي حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية– عمان– المملكة الأردنية الهاشمية، 20 –22 سبتمبر 2004 .
55. خالد حسين، **دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل**، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة ،15–16نوفمبر، 2008 .
56. خالد محمد خالد، **المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي**، بحث مقدم و منشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 5-7 مارس 1983.
57. شذى خليل، **التكامل الاقتصادي العربي طريق الوصول للاكتفاء الذاتي**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2017.
58. عبد العال الصكبان، **الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة**، بحث مقدم ومنشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7 مارس 1983.
59. فضيلة جنوحات، **تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 08– 09 ماي 2004.
60. محمد العمادي، **تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة**، بحث مقدم و منشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7 مارس 1983.

61. محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 1993.

62. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال المشروعات العربية المشتركة**، ورقة عمل مقدمة ومنشورة في كتاب ندوة ومنهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7 مارس 1983.

63. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تنمية المشروعات العربية وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويلها**، ورقة مقدمة إلى ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، قطر 1982.

64. نواف أبو شمالة، **التكامل الاقتصادي : آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، 2016 .

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

6- Articles

65. Bernard Hoekman ,& Ahmed Galal, Arab Economic Integration between Hope and Reality. The Egyptian Center for Economic Studies , November 2012.

66. Bernard Hoekman ,&Sekkat Khalid, Arab Economic Integration :The missing links, Journal of the World Trade , April 2010.

67. Harbi Arikat , & Abdul Aziz Saymeh, Economic and financial Integration of Arab Countries Presence and Prospective, European Journal of Business and Social Sciences, Volume 03, Issue 01, April 2014.

68. Ruzita Mohd.Amin, Zarinah Hamid , & Norma MdSaad, Economic Integration among the members of the league of arab states :An Empirical Evidence, Journal of Economic Cooperation , Volume 26, March 2005 .

7- Web Sites:

69. http://www.amf.org.ae/ar صندوق النقد العربي

70. http://www.dhaman.org/ar المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات